حاضنات الأعمال بين التمويل الحكومي والإيجاري والحد من بطالة الخريجين في العراق

الدكتور المدرس: رعد حمود عبد الحسين تويج
المعهد التقني كوفة

تاريخ استلام البحث: 2014/5/14 تاريخ قبول النشر: 2015/4/22

المستخلص: يستهدف هذا البحث وضع إطار عام لنموذج اقتصادي متكامل ومترابط ، لتجاوز وتطويق المشاكل الاقتصادية ،وتحسين أداء النظام الاقتصادي ككل، وفعالية الوحدات الاقتصادية، فحاضنات الأعمال توفر الأساس العلمي والتطبيقي للنهوض بمستويات التشغيل ،وتأسيس مشاريع جديد وتنويعها وتوسيعها، مما يخلق بيئة أعمال مؤاتيه، ومناخ استثماري أفضل، وهذا يحتاج إلى تخطيط ستراتيجي لإظهار مثل هذا الأسلوب وديمومتها في العراق لزيادة أهمية النشاط الإنتاجي والحقيقي في الاقتصاد العراقي، إن نقطة الانطلاق لكي يأخذ أسلوب حاضنات الأعمال مداه، يأتي دور العمل المصرفي في جعل عملية التمويل متاحة لتطوير المشاريع، وعليه فإن الائتمان الإيجاري وهو نوع من المنتجات المصرفية وجزء من الاستثمار المصرفي الذي يجعل من المصارف المالكة لرؤوس الأموال تعمل باتجاه امتلاك مشاريع اقتصادية، ثم تقوم بتأجيرها ممن لديه الكفاءة في تشغيلها وفق نظام معين، إن مثل هذا الأمر سيساعد في توفير فرص العمل وخاصةً من الخريجين وتفعيل القطاع الخاص، ويقلل من البطالة بين الخريجين ووسط ذلك كله يأتي الدعم الحكومي من خلال سياسات فعالة لتوطين حاضنات الأعمال، ودور مراكز البحوث في الجامعات وقيام المصارف بتعبئة المدخرات لاستثمارها بطرق تحقق الربحية والمنفعة للمجتمع العراقي.

Business Incubators rental between government funding and the reduction of Unemployment of graduates in Iraq

Dr. Lecture: Raad H. Abdul Hussein Twigg
Technical Institute Kufa

Abstract:

The aim of this research develop a general framework for model integrated and interdependent, to override the encirclement of the economic problems, and improve the functioning of the economic system as a whole, and the effectiveness of economic units, incubators business provide the basis of scientific and applied research for the advancement of levels of operation, and the establishment of projects new and diversify and expand, dull creates a business environment favorable, and the climate better investment, and this needs to be planned strategic to show such style and durability in Iraq to increase the importance of productive activity and the real economy of Iraq, that the starting point in order to take the manner of business incubators range, comes the role of the banking business in making the process of funding available to develop the projects, and therefore the credit leasing a kind of banking products and part of investment banking

that makes banks royal capital is working toward having economic projects, and then leased who has efficiency in operation according to a particular system, if such a thing would help create jobs , especially from alumni and activating the private sector, and reduces unemployment among graduates and the center of it all comes from government support through effective policies for the settlement of business incubators, and the role of research centers at universities and banks do fill savings to Astthmarh aboutrq the check-profit and benefit of the Iraqi society.

المقدمة: يعاني العراق من توسع أو ترهل القطاع العام وتضاؤل دور القطاع الخاص ،أمام توسع شريحة الشباب أي بلوغه الذروة السكانية ، بحدود 45% من المجتمع العراقي هم من فئة الشباب (15-45)عام ،وبالتالي وجود نسبة من هذه الفئة هم من الخريجين العاطلين عن العمل ولا يستوعبهم هذا القطاع أمام انخفاض فرص العمل التي يولدها القطاع الخاص.

مشكلة البحث: النمو المتزايد للخريجين العاطلين عن العمل مع انحسار الأساليب والأدوات والمجالات، التي توسع من قاعدة التشغيل ويحدث توسعاً في سوق العمل العراقي بمشاركة المؤسسات العلمية والقطاع الخاص والإشراف الحكومي مثل حاضنات الأعمال والأساليب التمويلية التي يمكن أن تقوم بها المصارف العراقية بضمان حكومي كالائتمان الإيجاري التي تعمل على تيسير قيام المزيد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة واستمراريتها مما يساعد في تخفيض أعداد العاطلين عن العمل .

هدف البحث : وضع حلول جذرية لمعالجة بطالة الخريجين

فرضية البحث: من الممكن طرح ستراتيجية تبنى على اساس بناء حاضنات الأعمال في العراق، وتحفيز ذلك من قبل المصارف عن طريق استخدام أسلوب الائتمان الإيجاري كجانب تمويلي، لامتصاص عطالة الخريجين وبذلك يكون القطاع الخاص قادراً على استيعاب هذه الأعداد الجديدة من القوى العاملة التي تدخل سوق العمل وخاصة من الخريجين الجدد .

منهجية البحث : استخدام المنهجين الاستنباطي والاستقرائي .

حدود البحث: أولاً : الحدود الزمانية: قبل عام 2003 وبعد عام 2003 حتى الوقت الحاضر .ثانياً : الحدود المكانية: العراق .

هيكلية البحث : سيتناول المبحث الأول مفاهيم نظرية لمؤشرات البحث (حاضنات الأعمال، الائتمان الإيجاري، البطالة)، أما المبحث الثاني سيتطرق إلى تحجيم البطالة وتفعيل دور الخريجين تقديم اما المبحث الثالث سيتضمن ، الدور الحكومي والمصرفي في بناء حاضنات الأعمال وتقديم الائتمان

المبحث الأول :

مفاهيم نظرية لحاضنات الأعمال ، الائتمان الإيجاري ، البطالة

في هذا المبحث سنتناول ثلاثة محاور مكملة لبعضها البعض وتستجيب الواحدة للأخرى، أولاً: مفهوم حاضنات الأعمال ثانياً: مفهوم الائتمان الإيجاري ثالثاً: مفهوم البطالة

أولاً : مفهوم حاضنات الأعمال (incubators concept): حاضنات الأعمال هي منظومة متكاملة تعتبر كل مشروع صغيرا وكأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، ولذلك يحتاج إلى حضانة تضمه منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بطاقة الاستمرارية، وتدفع به تدريجيا بعد ذلك قويا قادرا على النماء ومؤهلا للمستقبل ومزودا بفعاليات وآليات النجاح.إن مصطلح حاضنات الأعمال مشتق من تسمية حاضنات الأطفال والتي يوضع فيها الأطفال الخدج إلى أن تكتمل فيه نضوج رئتيه ويخرج منها ، وتأسست أول تجربة لحاضنات الأعمال عام 1959في الولايات المتحدة الأمريكية عندما حولت مؤسسة خاسرة موقعها المتميز بالقرب من المؤسسات الاقتصادية مثل المصارف الذي يسمى (patavia)[1] إلى مراكز أعمال يتم تأجيرها، مع تقديم المشورة والتدريب، يعمل حتى الآن وتحت نفس الاسم القديم، وهو " Batavia Industrial Center"وأطلق على الفكرة بعمومها بالحاضنة والتي كانت مخرجاتها الألاف من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلى الرغم من ذلك، إلا إن التجربة لم يتم تأمين عوامل استمراريتها وحتى بداية عقد الثمانينيات وذلك في عام 1984 حينما عملت هيئة المشروعات الصغيرة (SBA) بتصميم برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات، وفي نفس العام لم يكن يعمل في الولايات المتحدة سوى 20 حاضنة فقط ، والتي ارتفع عددها بشكل كبير، وخاصة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) ، في عام 1985 من خلال جهود بعض رجال الصناعة الأمريكيين، وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط تنظيم صناعة الحاضنات. وفي نهاية عام 1997 وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة إلى 550 حاضنة وبمتوسط حاضنة واحدة في كل أسبوع منذ عام 1986، وفي عام 2011هنالك 1200حاضنة في الولايات المتحدة، والمفهوم النظري لحاضنات الأعمال هو توفير الظروف الملائمة لخلق بيئة متكاملة ومنسقة ومؤهلة لاحتضان ورعاية المشاريع الشبابية بالدعم اللوجستي والمادي اللازم ، بحيث يكون نتاج تلك الحاضنات هي المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية وبمستويات تكنولوجية ملائمة لأصحاب المبادرات من الشرائح الشبابية الإبداعية، وتتنوع الخدمات التي تقدمها الحاضنات لتلك المشاريع من الاستشارات والاتصالات والتقنية (في مجال التواصل networking) والخدمات القانونية في مجال التأسيس والتراخيص والملكية الفكرية وبراءات الاختراع وغيرها، وخدمات إدارية مثل تحديد الطاقم الاستشاري والإداري وتوضيح أخلاق المهنة والامتثال للقوانين ، وهنالك عدة تعاريف لحاضنات الأعمال ومنها ((إنها مؤسسات اقتصادية هدفها توفير بيئة متكاملة لتقديم خدمات وتجهيزات ودعم يؤديان إلى تطوير المشروعات ونجاحها وزيادة معدلات نموها وكفاءتها الاقتصادية إلى الحد الذي يضعها على بداية الطريق الصحيح دون الحاجة إلى المساعدة الخارجية)).[2]

وحاضنات الأعمال ((هي برامج مصممة لتطوير ودعم برامج للشركات الناشئة عن طريق تزويدها بمجموعة من موارد الدعم والخدمات المصممة والمدارة من قبل إدارة الحاضنة والتي تتم عن طريقين الأول بشكل مباشر عن طريق تزويدها بمجموعة من الموارد والخدمات المخصصة والمقدمة من إدارة الحاضنة والثاني بشكل غير مباشر عن طريق شبكة من العلاقات، وتختلف حاضنات الأعمال حسب طريقة تزويدها للشركات الناشئة بالدعم والخدمات وهيكلها التنظيمي ونوعية العملاء الذين يؤدون لهم الخدمات)) وتعرف أيضا ((هي منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل، من مكان مجهز مناسب به كل الإمكانات المطلوبة لبدء المشروع، وشبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة محدودة متخصصة

توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المشروعات الملتحقة بها، والتغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها)) [3]

ويمكن تصنيف الحاضنات إلى أنواع مختلفة منها حاضنات عامة (General use incubator) تهتم بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وحاضنات تكنولوجية Technology Bussines تنشأ داخل الجامعات ومراكز البحوث والهدف منها تحويل البحوث والابتكارات العلمية ، إلى مشروعات صناعية ناجحة فالباحثين بحاجة ماسة إلى شركات تتبنى بحوثهم وتسويقها تجارياً ، وعليه يوجد منشآت صغيرة تتشارك فيها الجامعات وقطاع الأعمال والنوع الثالث هو الحاضنات بدون حائط (incubato without wall) حيث يتم إنشاء الحاضنات وسط المجمعات الصناعية لتقديم خدماتها المتكاملة لتلك الصناعات والنوع الرابع هو الحاضنات الدولية وتركز هذه الحاضنات على تشجيع وتسهيل دخول الشركات الاستثمارية الأجنبية، وإعادة تأهيل الشركات المحلية، والنوع الخامس هنالك الحاضنات المتخصصة باستخدام المتقاعدين والنساء. وللأنواع المختلفة من الحاضنات وأهميتها استدعى أن يطلق عليها الخبراء الاقتصاديون بصناعة الحاضنات، بالإضافة إلى معهد إعداد الصناعات، وتحدد أليات تسويق المشاريع عن طريق تأجير المشاريع الجديدة لثلاثة سنوات وبأجور مناسبة أو معتدلة، ويتم تقييم عمل هذه المشاريع خلال عامين ،والتأثيرات الاقتصادية لحاضنات الأعمال فإن حاضنات الأعمال يمكن الأخذ بها كوسيلة لتحقيق أهداف مخطط لها مسبقاً بعد إتباع سياسات مختلفة اجتماعية واقتصادية، والتي ستعمل على [4]

1- خلق فرص العمل والثروة
2- تعزيز مناخ ريادة الأعمال في المجتمع المحلي
3- تسويق التكنولوجيا
4- تنويع الاقتصادات المحلية
5- بناء أو تسريع وتيرة النمو من المجمعات المتكاملة لصناعة المحلية
6- خلق الأعمال والاحتفاظ بها
7- تشجيع النساء أو الأقليات ريادة الأعمال
8- التعرف على امكانات تفعل في القطاع التجاري .
9- تنشيط الجماعة .

وأهم المجالات التي تتخصص بها الحاضنات في التكنولوجيا ، وبرامج الكمبيوتر والخدمات المهنية والتصنيع والأنترنيت ،والعلوم الحيوية والإلكترونيات الدقيقة والاتصالات السلكية واللاسلكية وأجهزة الكمبيوتر والأجهزة الطبية والصناعات الإبداعية والأعمال الإلكترونية وتكنولوجيا الرعاية الصحية والمواد المتقدمة . وتنعكس أهمية الحاضنات في بدء التشغيل، حيث تقدم المساحات المكتبية مع المرافق المشتركة في مبنى متخصص مثل المحاسبين والمستشارين في التسويق ،والمستشارين من رجال الأعمال الذين تتراوح مدة بقائهم من 2 إلى3 سنوات وليس هنالك فترة زمنية قصوى لذلك ، يتم تشغيل العديد من حاضنات الأعمال من منظمات غير ربحية، مثل المنظمات الحكومية ووكالات التنمية الاقتصادية ، كما تقدم الجامعات التسهيلات للاستفادة من مراكزها البحثية [5]، أو تحويل البحوث إلى أعمال تجارية ، في وادي السليكون يتم التركيز على الشركات التكنولوجية الناشئة، كما يتم فيه نقل الأعمال من مراكز الريادة إلى بقية أنحاء العالم، ومن دراسات عديدة فإن الإيجارات في مراكز الحضانة تتراوح بين 25-50% من الإيجارات التجارية، كما يتم الاستفادة من التواصل مع أصحاب المشاريع الأخرى، في مجال التوجيه

والمشورة، وخصوصاً مع المشاريع الناجحة وجلب المزيد من العمالة إلى المنطقة، مما يوفر بيئة محفزة للنمو، وهنالك أسلوب التسريع أو المعجل (acclerator)، حيث إن هنالك ما يحفز أصحاب رؤوس الأموال على المخاطرة في تمويل تلك المشاريع أو الشركات التي تطلق منتج ناجح ،والتي ترغب في النمو السريع بدلاً من النمو التدريجي مما يحسن من القدرة التنافسية لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ويوفر المزيد من فرص العمل، وهذا استدعى من الحكومة الأمريكية إطلاق برنامج الشراكة ، لتوفير الدعم اللازم للأعمال، وترعى حوالي ثلث برامج حاضنات الأعمال من قبل منظمات التنمية الاقتصادية،21% الجهات الحكومية (مثل المدن أو المقاطعات) 21٪ من مقدمي البرنامج. وترعى 20٪ من قبل المؤسسات الأكاديمية، والكليات لمدة أربع سنوات، والجامعات، والكليات التقنية، عدد قليل من الدول يكون التمويل مركزياً للحاضنة تكون إيجارات الحاضنة والرسوم بنسبة 59% من عائدات الحاضنة، تليها عقود الخدمة أو المنح (18٪) والإعانات النقدية التشغيلية (15٪)، وتقدر جمعية حاضنات الأعمال الوطنية ومقرها الولايات المتحدة أن هناك حوالي 7000حاضنة في جميع أنحاء العالم. في عام 2006، وكان هنالك منها أكثر من 1400 حاضنات في أمريكا الشمالية، ورصدت وزارة الخزانة البريطانية الأموال، لحوالي 25 بيئة حضانة في المملكة المتحدة عام 1997، وبحلول عام 2005، رصدت التخصيصات لبناء 270 حضانة في جميع أنحاء البلاد، وحددت دراسة ممولة من قبل المفوضية الأوروبية في عام 2002 حوالي 900 من بيئات الحضانة في دول الاتحاد الأوربي. أنشطة بناء حاضنات الأعمال لم تقتصر على البلدان المتقدمة، حيث يجري الآن تنفيذ بيئات الحضانة في البلدان النامية وتقديم الدعم المالي من منظمات مثل اليونيدو والبنك الدولي والشكل (1) يوضح العوامل المؤثرة على حاضنات الأعمال[6]

الشكل (1) (الأهمية النسبية للعوامل التي تستجيب لها حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة)

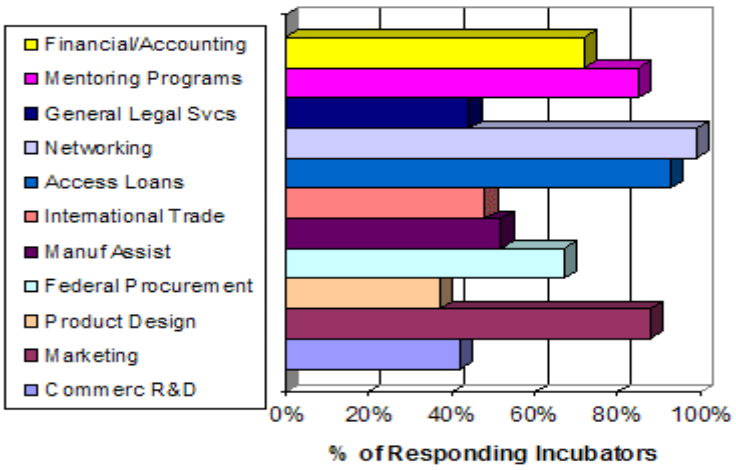

The sources: http://www.n2vlabs.com/en/video/business-incubator

من الشكل (1) أعلاه نرى إن العامل الأساسي الذي يتم التركيز عليه في بناء حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة هو والمحاسبة المالية (Financail Accounting) أولاً والتوجيه والإرشاد ثانياً (Mentoring Programe)، والخدمات القانونية ثالثاً (General legal service)، برامج التواصل رابعاً (Networking)، ومن ثم فائض القروض خامساً (acces loans)، والتجارة الدولية سادساً (International Trade)، والمساعدات الصناعية سابعاً (Manuf Assist)

المشتريات الفيدرالية ثامناً (Fedral procurement)، وتصميم المنتج تاسعاً (Product Desigen) والتسوق عاشراً (Markting).

والشكل (2) عن المنافع الاقتصادية الناجمة عن تمويل برامج حاضنات الأعمال، من جهات عديدة مثل الحكومة و المؤسسات الاجتماعية والمصارف والجامعات وستكون تلك المنافع على شكل تغييرات سياسية إيجابية ،وعوائد وأرباح من تأسيس الشركات الجديدة ،وضرائب واستقطاعات من فرص العمل الجديدة التي توفرها الشركات الجديدة .[7]

شكل (2) المنافع الناجمة عن سياسات تشجيع برامج حاضنات الأعمال

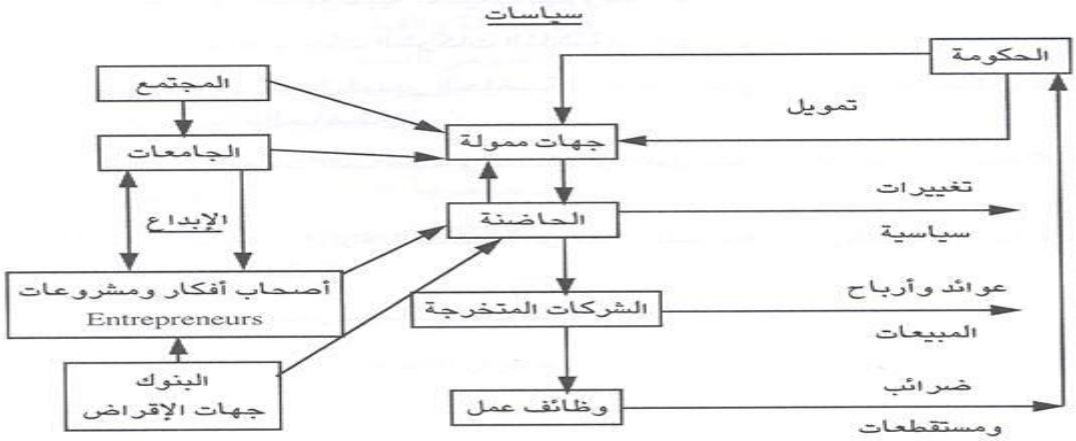

ثانياً : الائتمان الإيجاري: إن المصطلح الأصلي للائتمان الإيجاري(gredit bail ، leasing):

و يطلق علي الائتمان الإيجاري بالاعتماد الإيجاري أو القرض الإيجاري أو تمويل الأصول الثابتة، في المحور الثاني نبتدأ من حيث انتهينا في مفهوم حاضنات الأعمال، ونطرح أسلوبا مقارباً وبشكل أقل اتساعا لمفهوم حاضنات الأعمال، ولكنه يمكن أن يشكل مقاربةً تمهد لنمو حاضنات الأعمال وخصوصاً في بلد تنعدم فيهما ممارسة أو نمذجة المفهومين كالعراق مثلاً ويعرف الائتمان الإيجاري (هو عقد إيجار مع خيار الشراء وإنها تقنية من تقنيات التمويل لأخرى، ولأن المؤسسة بعد أن تختار الاستثمار المطلوب ،تتجه إلى مؤسسة تمويلية تختص بالقرض الإيجاري وتطلب منها شراء الأصل لفائدتها وتقوم بتأجيرها لهم، وهنا المؤسسة هي التي تختار أسلوب الاستثمار المؤجر، أي إن هنالك تحويل جزء من دور المؤسسة للغير)، وقد يقع محل الإيجار على مباني فيعرف بقرض الإيجار العقاري أو معدات فيعرف بقرض إيجار منقولات ويعرف (بأنها تقنية تمويل الاستثمارات تتم عن طريق عقد بين المؤجر والمستأجر لتأجير أصل منقول أو عقار، خلال مدة معينة مقابل التزام المستأجر بدفع أقساط)[8] والتعريف الأخر (إنه أسلوب من أساليب التمويل يقوم الممول (المؤجر) بشراء أصل رأسمالي تم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يستلم الأصل من المورد على أن يؤدي قيمة إيجاريه كل فترة زمنية محددة مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل) ،و التعاريف السابقة تركز على جانبين قانوني واقتصادي وعموماً إن تأسيس مشروع جديد أو قرار من إدارة مشروع قائم فإن رؤوس الأموال المخصصة للمشاريع ا لجديدة أو القائمة لن تكون كافية أي قصور التمويل الذاتي، وبالتالي سيلجأ أصحاب هذه المشاريع ، إلى الاقتراض مباشرةً من أسواق المال عن طريق السندات أو المصارف ،ويسمى بالتمويل غير الذاتي، ويكون هذا الأسلوب مقترن بتوفر مجموعة من العوامل المتمثلة بحجم رأس المال المطلوب والمدى الذي يكون متاحاً في المؤسسات المالية (أسواق المال والمصارف) ،ومن ثم مشكلة فترة التسديد (المطلوب هنا الأمد الطويل)، بالإضافة إلى حجم الضمانات المطلوبة، درجة المخاطرة(risk)

وسعر الفائدة وبذلك تفضل الإدارات المالية في المشاريع المتوسطة والصغيرة، الاقتراض الإيجاري على الاقتراض المباشر ومن هنا جاءت هذه الطريقة كإحدى طرق الابتكار المالي ، وهو أسلوب الائتمان الإيجاري الذي يوفر منتجاً مالياً ومصرفياً من مؤسسات مصرفية مؤهلة قانونا يضمن لأصحاب المشروع ويمكنهم في الحصول على الأصول الرأسمالية دون اقتنائها أو دفع أقيامها أو أثمانها ولكن بتأجيرها، ويعتبر أسلوب الائتمان الإيجاري قديم في وجوده ، ولكنه اتسع انتشاره في الولايات المتحدة والدول الأوربية واليابان منذ الستينات نتيجة لحاجة مؤسسات تلك الدول إلى أموال ضخمة لتمويل ذلك التوسع الناجم عن التنافس وتعقد شبكات التسويق وارتفاع أسعار الابتكارات وبراءات الاختراع، وما بين عام (1988 -1994) ارتفعت قيمة عقود التأجير من (15) مليار دولار إلى(45) مليار دولار، وأصبح التمويل التأجيري له أهمية 15% من تمويل التجهيزات على مستوى العالم، وتشكل العقارات 15% من هذا التمويل و85% لتمويل عملية تأجير الآلات والمكائن[9]، ومن الشكل (3) أدناه نلاحظ إن الولايات المتحدة احتلت المرتبة الأولى في العالم من حيث استخدامها للتمويل الإيجاري وكانت مبالغ التمويل الإيجار 320 مليار دولار في جميع أنحاء العالم ، فعلى سبيل المثال، عملت شركات متخصصة في التمويل الإيجاري على المساهمة في بيع طائدام التمويل الإيجارات بوينك (2) مليار دينار، وتوطين مصانع تركيب سيارات مازدا في أمريكا وسيارات تويوتا في بريطانيا.، وجاء استخدام هذا الأسلوب لتيسير العملية التمويلية التي مرت بها المشروعات الإنتاجية

الشكل (3) (الأهمية النسبية للقرض الإيجاري بين دول العالم عام 1992)

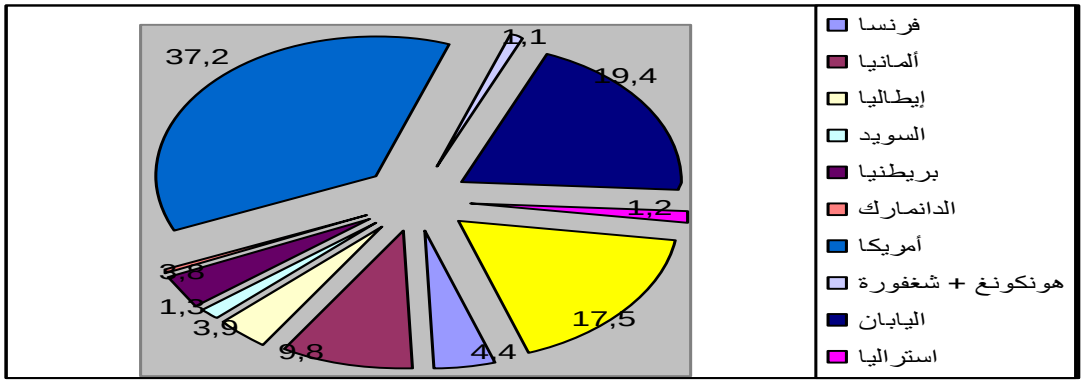

المصدر: د. بلمقدم مصطفى وآخرون، التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي، المؤتمر العلمي الرابع إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة 2005/3/15 – 16 –،جامعة العلوم الإدارية والعلوم المالية،الأردن،ص19.

بعد العسرة التمويلية التي مرت بها تلك المشروعات ، وخصوصاً في الدول النامية ، وضآلة الأرباح المتحققة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وضيق الأسواق المالية ،وبذلك يساهم أسلوب الائتمان الإيجاري في زيادة الإنتاج والإنتاجية وتقليل الكلفة وتقليل الاستيراد وزيادة التصدير وتحسين أوضاع الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، وحسب المفهوم الأمريكي فإن عقد التمويل الإيجاري لا يعطي للمستأجر حق في نهاية مدة العقد حق شراء الآلات ،فيلتزم المستأجر بإعادة الأصول إلى المؤجر الذي له الحق في بيعها أو إعادة بيعها إلى شخص أخر. عكس التشريع الفرنسي الذي يعطي للمؤجر حق شراء الأصل سواءً أكان عقاراً أو منقولاً وبأ سعار منخفضة محتسبين ، أخذين بنظر الاعتبار مبالغ الإيجار المدفوعة من قبل المستأجر خلال السنوات السابقة عند تقدير قيمة الأصول [10]. ومن الشكل قد تكون العلاقة ثلاثية بالنسبة لأطراف العقد (المؤجر-

المورد المنتج أو المصنع- المستأجر)، وقد تكون رباعية إذا أدخلنا المقرض (مؤسسة مصرفية) وخماسية بوجود شركات الصيانة المسؤولة عن إعادة الأصل بصورة مناسبة إلى الشركة المالكة وسداسية بوجود شركات إعادة التأمين إذا كانت المعدات كبيرة مثل الطائرات وسداسية في حالة وجود شركة التأمين الأم المسؤولة عن دفع التأمين للشركة الأم في حالة تعرض الأصول إلى أخطار معينة ، ويمكن تبيان جزء من أطراف عقد الائتمان الإيجاري في الشكل (4)[11]

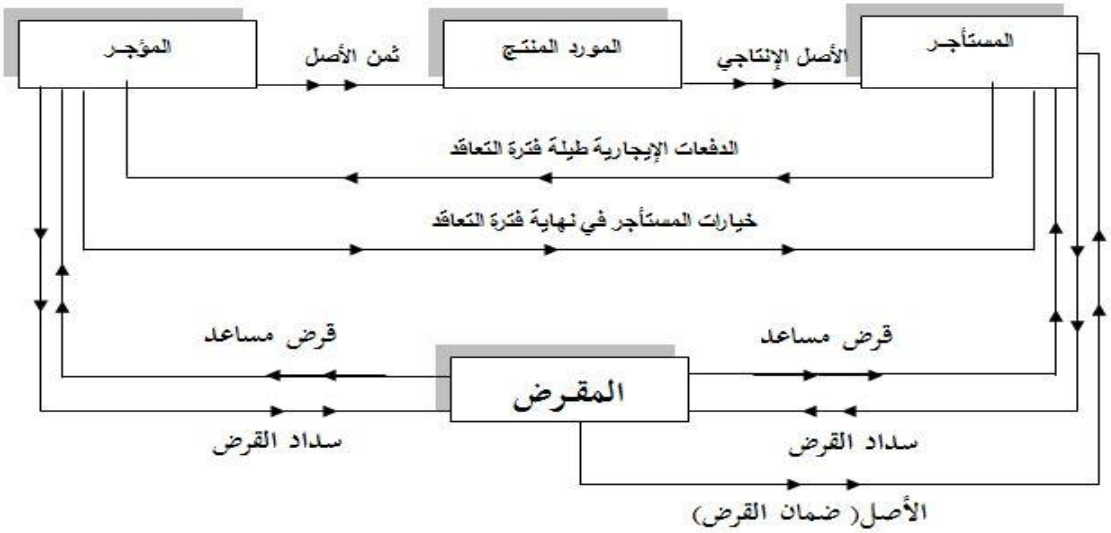

الشكل (4) (أطراف عقد القرض الإيجاري (المؤجر، المورد، المستأجر، المقرض)

المصدر:(عاشور مزريق، محمدغربي ، جامعة الشليف، الائتمان الإيجاري كأداة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 2006، جامعة خميسة بن علي ،الجزائر.ص470)

ومن خصائص الائتمان الإيجاري 1- الأصل الممول وهو محل موضوع العقد ويمكن أن يكون عقاراً أو منقولاً وعادةً يكون جديداً وقد ينطبق على أصل مؤجراً سابقاً وهذا يعتمد على عمر الأصل، 2- مدة العقد والذي يعتمد على اتفاق الأطراف المتعاقدة وهو يتراوح من ثلاثة سنين للآلات والتجهيزات وعشر سنوات للآلات الثقيلة والعقارات. 3- الأقساط :حيث يتم دفع الأقساط بصورة دورية (شهرية ، فصلية ، سنوية). 4- خيار الشراء: أما تجديد العقد أو تمديد العقد أو يتم شراء هذا الاستثمار بالقيمة المتبقية أو يعاد الأصل إلى المؤسسة المالية وينتهي العقد الإيجاري 6- الضمانات: تعتبر الملكية ضمان المؤجر وتعهد من قبل المستأجر بإعادة الأصل إلى المؤجر7- يتم صيانة وتأمين الأصل من قبل المستأجر(المسؤولية المدنية وتأمين الضرر) 8- قرض عيني وإنتاجي: القرض الإيجاري هو مالي من الناحية الفكرية بل هو قرض عيني إنتاجي أي لا يمنح بصورة نقدية أو فتح اعتماد ،بل ‘نه يمثل شراء السلع الإنتاجية من قبل المؤسسة المصرفية وتأجيرها إلى المستأجر9- قرض طويل الأجل : حيث يرتبط القرض بشراء تجهيزات والآلات وبذلك فإن يتعامل مع الآجال الطويلة والمتوسطة وبذلك يوفر حلاً للتوظيف طويل الأجل . وهنالك عدة أنواع من الائتمان الإيجاري منه المالي حيث يسمى أيضاً بالتأجير الرأسمالي حيث يعتبر مصدراً تمويلياً للمؤسسة المستأجرة ، حيث يكون العقد نصف العمر الإنتاجي للأصل وعشرون سنة للعقار ومن ثم يتم بيعه للمستأجر ولا يمكن فسخ العقد إلا بموافقة الطرفين. والنوع الثاني من الائتمان الإيجاري هو التشغيلي (العملي) ويسمى بالتأجير الخدمي وهو مصدر تميل للمستأجر حيث يتم تزويده بالأصل دون الحاجة إلى شرائه وتتحمل الشركة المؤجرة مصاريف الصيانة

وتضمن ذلك في قسط الإيجار ويعطى الحق للمستأجر حق إلغاء العقد وإرجاع الأصل إلى المؤجر ويستخدم هذا النوع للسلع التي تتعرض إلى تغيرات تكنولوجية ، وهنالك الائتمان الإيجاري حسب الإقامة منه المحلي إذا كانت الأطراف المتعاقدة تقيم في نفس البلد ودولي إذا كانت أحد الأطراف تقيم خارج البلد[12]

ثالثاً: مفهوم البطالة (Un– employment) مع مفهوم الاستخدام الكامل (employment-Full)، فالاستخدام الكامل يعني انتفاء لأي تعطيل لعنصر إنتاجي يرغب في العمل والمشاركة في العملية الإنتاجية، وإن حالة الاستخدام الكامل لجميع الموارد هي حالة مثالية على أرض الواقع الاقتصادي ،فإن نسبة التشغيل تتراوح في أقصاها ما بين (94%-96%) والنسبة المتبقية (4%-6%) هي حالة اعتيادية ويطلق عليها بالمعدل الطبيعي للبطالة وتمثل الفرق بين الناتج المحلي الاسمي (وهو قيمة الناتج المحلي Gdp الحالي مقدراً بالدينار أي قيمة الناتج النهائي بسعر السوق مقدرةً بأسعار السوق)والناتج المحلي الحقيقي (وهو قيمة الناتج المحلي النهائي (GDP) مقدرةً بالدينار وهو الناتج النهائي بالأسعار التي كانت سائدة في عام معين) وهكذا فإن الفجوة ما بين المفهومين للناتج المحلي الإسمي والحقيقي يطلق عليها بفجوة (GDP) وكلما ازدادت هذه الفجوة أصبح معدل البطالة مرتفعة ويعد الأمر حينذاك مشكلة اقتصادية بحاجة إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لردمها، والناتج المحلي الإسمي يمثل طاقة الاقتصاد المتوقعة على والناتج المحلي الحقيقي والفجوة تملأ من قبل الإنفاق الحكومي .وإن الأسباب التي تؤدي بالأفراد إلى البطالة يمكن تصنيفها إلى خمسة أنواع: أولاً: البطالة الاحتكاكية): وهي البطالة التي تحدث نتيجة للحركة المستمرة للأفراد فيما بين المناطق الجغرافية أو المحافظات المختلفة، أو عبر دورة الحياة يحتسب فيها فقط الأفراد الذين يدخلون لأول مرة لقوة العمل أو هم الأفراد الذين يلجأ أحدهم للعمل في مهنة معينة لحين الحصول على فرصة عمل أفضل، وهذا النوع يشمل الخريجين من الكليات ،أو عودة الأمهات للقوى العاملة بعد إنجابهن الأطفال، وهذا النوع من البطالة يستغرق لمدة ثلاثة أشهر ،ويمثل جزءً طبيعيا لأي اقتصاد ذو تركيبة معقدة وتستحيل إزالتها، وتمثل بطالة إجبارية وليست اختيارية. ثانياً: البطالة التركيبية أو الهيكلية وهي البطالة التي تعكس صورة من الاختلال في سوق العمل وعدم التوافق بين الطلب على العمل وعرض العمل، مثل زيادة الطلب على عمل معين وانخفاض الطلب على عمل أخر وعدم انضباط العرض مثل العمال الذين فقدو أعمالهم كون الإنتاج الذي ينتجوه أصبح غير مطلوباً في السوق، ومثال على ذلك إنه في عام 1986فإن (شركة كوكا-كولا) و(شركة بيبسي) تحولت من علب الألمنيوم إلى العلب البلاستيكية[13]

مما جعل الألاف يفقدون عملهم وذلك لانخفاض إنتاج علب الألمنيوم ،ثالثاً: البطالة التكنولوجية):وغالباً ما تقترن البطالة التكنولوجية بالبطلة الهيكلية، وتصف البطالة التكنولوجية أولئك العمال الذين يفقدون أعمالهم نتيجة للتقادم التكنولوجي وعلى سبيل المثال عندما فقد كتاب الطابعة أعمالهم لصالح القائمين بأعمال الكمبيوتر. رابعاً:لبطالة الموسمية): مثل حالة الصيادين الذين يبقون عاطلين عن العمل موسمياً في بعض الدول، عندما يبدأ الثلج بالهطول ويبقى الصيادون يعيشون حالة البطالة من شهر إلى ثلاثة أشهر خامساً :البطالة الدورية): وتشمل العمال الذين يعطلون) عندما يبدأ الاقتصاد ،باجتياز ظاهرة دورة الأعمال، حيث تكون الصناعات الرئيسية وبصورة خاصة صناعات السلع الرأسمالية وسلع البناء أكثر تأثراً بالركود الاقتصادي عند قاع الركود وينخفض الإنتاج والإنفاق وترتفع معدلات البطالة وعند قمة الازدهار يحدث العكس تماما.

إن معدل البطالة يعطي مؤشراً جيداً حول كمية العمل الذي يجب أن يكون متاحاً لزيادة

الإنتاج وتجهيز السلع، إن الفكرة الأساسية هو في تسريع الاقتصاد بالصورة التي ينمو فيها رأس المال كثاني مدخل رئيسي للإنتاج. إن معدل الطاقة القصوى والذي يعني إن عناصر الإنتاج والمكائن تعمل مقارنةً بمعدل قابليتها القصوى المتوقعة أن يستخدم كمؤشر في كمية رأس المال الذي يجب أن يكون متاحاً لنمو الاقتصاد ، ومن الجدول (1) الذي يبين معدلات البطالة ومعدلات الطاقة القصوى لدول مختارة على امتداد (30 عاماً)، والتي تخبرنا بأن زيادة معدلات استغلال الطاقة القصوى تساعد في تخفيض البطالة وزيادة معدل النمو[14] .

الجدول (1) (انخفاض معدلات البطالة مع زيادة القدرة الإنتاجية لدول مختارة)

الدولة	البطالة 1975	البطالة 1985	البطالة 2004	الطاقة القصوى الفعلية 1975	الطاقة القصوى الفعلية 1985	الطاقة القصوى الفعلية 2004	معدل النمو
الولايات المتحدة	8,5	7,2	5,5	74,6	79,8	78,4	3,1
اليابان	1,9	2,6	4,8	81,4	82,5	74,6	2,8
ألمانيا	3,4	8,2	9,2	76,9	79,6	84,1	2,0
المملكة المتحدة	4,6	11,2	4,7	81,1	81,1	81,8	2,5
كندا	6,9	10,5	7,2	83,1	82,5	85,7	2,5
المكسيك	0	0	2,4	85,0	92,0	85,7	3,1
كوريا الجنوبية	0	10,9	3,5	86,4	74,6	83,3	2,8

SOURCE:COLANDER ,ECONOMICS,SIXTH EDITION ,MCGRAW-HILL THE

ومما سبق فإن معدل البطالة يرتبط بحجم المخرجات أو الناتج (وفي هذا المجال نستخدم قانون(okun,s) ،الذي ينص على:(إن معدل البطالة يرتفع بنحو نقطة مئوية واحدة (1%) عند كل هبوط لمستوى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطتين مئوية(2%) مقارنةً لمستوى الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد المتاحة والعكس هو الصحيح)[15] . وبذلك فإن مفهوم البطالة هو تعطل جزء من قوة العمل الكلية (العرض الكلي للعمل) وذلك بسبب عدم توفر فرص العمل الكافية لاستيعاب جميع قوة العمل ولفترة محددة يعود بعدها المتعطل إلى العمل، وقد يكون بالإمكان تحديد مفهوم البطالة بأنه زيادة العرض الكلي للعمل على الطلب الكلي على العمل، والبطالة حسب المفهوم المتراخي ,هو ذلك المفهوم الذي ينطبق على المستعدين للعمل والباحثين عنه وعندما تكون سوق العمل غير منظمة ومجالات البحث عن العمل محدودة ،يشكل يكون امتصاص البطالة غير كاف أو إن العمال يعملون لحسابهم الخاص أو ما يطلق أي العمل في الوظائف الهشة ويشير مفهوم القوى العاملة (إلى تلك النسبة من السكان الذين بلغو سناً معينة يسمى بسن العمل من(15- 65) سنة ويعملون في إحدى الأنشطة الاقتصادية، مقابل إحدى الأنشطة الاقتصادية، مقابل أجر، أو كانوا متعطلين ولديهم القدرة والرغبة والاستعداد للعمل ويبحثون عنه فعلاً) وبدلك تعرف منظمة ILO العاطل عن العمل(بأنه كل شخص قادر على العمل ويرغب فيه ويسعى إليه ويقبل به عند ،مستوى الأجر السائد ،ولكنه لا يجد عملاً)[16] والسكان الناشطين الاقتصادية يشمل السكان في أي بلد من البلدان فئتين من السكان وهم السكان الناشطين اقتصاديا والسكان غير الناشطين اقتصاديا ، ويمثل السكان الناشطين اقتصاديا مجموع السكان ، اناثاً وذكوراً في سن العمل والذين يمثلون جانب العرض للعمل لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية المحددة وفقاً لنظم الحسابات القومية وميزانيات الأمم المتحدة خلال مدة زمنية محددة، أي هم ذلك الجزء من

السكان في سن العمل الذي يتضمن العاملين فعلاً مضافاً لهم الأشخاص العاطلون (حسب التعريف القياسي)،وهم يمثلون الطاقة الفعلية في المجتمع.[16] والسكان غير الناشطين : وهم ذلك الجزء من السكان ،ذكوراً واناثاً خارج قوة العمل أي ممن هم خارج سن العمل كالأطفال الذين لا تسمح أعمارهم الصغيرة بالعمل خاصةً قبل دخولهم المدرسة بالإضافة إلى الطلاب بالمدرسة وربات البيوت والعاجزين عن العمل ومن يتلقون دخلاً من عقارات أو يحصلون على تحويلات مالية خارجية وغيرها.[17]

السكان = السكان الناشطين اقتصاديا + السكان غير الناشطين اقتصاديا

(السكان الناشطين اقتصاديا) القوى العاملة = المشتغلون فعلاً + المتعطلون

واختصارا يصنف السكان حسب منظمة العمل الدولي إلى الشكل (5)

المصدر: منشورات منظمة العمل الدولي

الشكل (5) (تصنيف منظمة العمل الدولية للسكان)

وهناك مفهوماً اَخر للبطالة هو مفهوم البطالة المقنعة (هي وجود أعداد من القوة العاملة تزيد عن حاجة مستوى الإنتاج السائد مما يترتب عليه أن تصبح الإنتاجية الحدية مساوية للصفر ،وسميت هذا النوع من البطالة كونها مقنعة وغير منكشفة، والتي يعبر عنها في استخدام فائض من عنصر العمل في عملية إنتاجية محددة دون أن تحدث تغييراً في الإنتاج في الأمد المتوسط أوقد تساهم في تدهوره في الأمد البعيد) [18]، وكما في الشكل البياني الافتراضي (6)

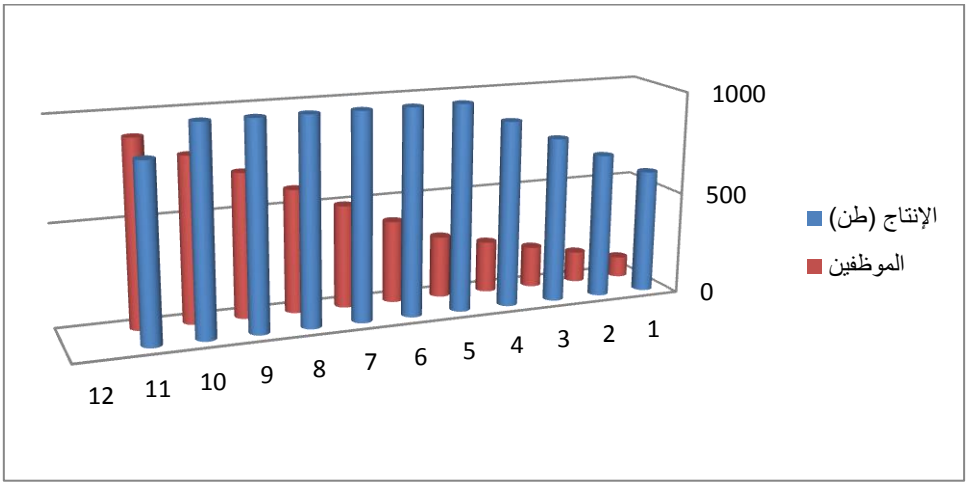

المصدر : الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات افتراضية .

الشكل (6) البطالة المقنعة ودورها الافتراضي في تدهور الإنتاج

ومفهوم العمالة الناقصة (معدل عمالة الأفراد الذين يعملون عملاً مدفوع الأجر أو يعملون لحسابهم الخاص سواءً أكانوا موجودين فيه أو متغيبين عنه والذين يشتغلون ساعات عمل تقل عن ساعات العمل الاعتيادية والبالغة (35) ساعة أو الأفراد الذين يشتغلون ولكنهم يستلمون دخولاً قليلة مقارنةً بمستوى العمل أو الجهد المبذول أو الأفراد الذين لا يعملون بمستواهم العلمي أو مؤهلهم التقني)

المبحث الثاني (تحجيم البطالة وتفعيل دور الخريجين)

ابتداءً لابد من التأكيد بأن الاقتصاد العراقي يمتلك مقومات التحول من الاقتصاد الراكد إلى اقتصاد ديناميكي يولد الأعمال والدخول، والعراق عندما يقال أنه دولة انتقالية يجب أن نتلمس جوهر الكلمة في أبعادها الاقتصادية أي نتحول من الخمول الاقتصادي إلى مستوى الفعالية القصوى، ومن اقتصاد تحكمي إلى اقتصاد السوق، فمثلاً إن تبني اقتصاد السوق أي الاعتماد على آليات العرض والطلب وإدارة الاقتصاد من قبل القطاع الخاص وليس الحكومة ولكن السؤال الجوهري ، ما هو نوع القطاع الخاص الذي من الممكن أن نسلم المقدرات الاقتصادية بيده والعراق دولة خارجة من دائرة أزمات اقتصادية مختلفة ولازالت تحتاج إلى المزيد من الوقت لكي يتعافى اقتصادها كلياً، وأن يأخذ زمام المبادرة و يلعب دوراً اقتصادياً تنافسياً وقيادياً في الإقليم الذي نحن منه ، الذي لم تستطع أية دولة أن تأخذ هذا الدور حتى الان على الرغم من التخمة المالية لبعض الدول ، فليس القطاع الخاص الذي نأمله هو القطاع الذي يفكر بأسلوب يدعم وبدون دراية غزو الأسواق الأخرى وإغراقها للسوق العراقية ،دون أن يتدبر في إمكانية الإنتاج المحلي وغزو السوق العراقية للأسواق الأخرى أو أخذ حيزاً منها والكيفية التي يمكن بها للوصول إلى ذلك الهدف ،ومن جهة أخرى لابد من التذكير إن العديد من دول العالم سواء المتقدمة أو المتحولة تعاني من تعرضها المستمر لفقاعة (BUBLES) الأزمات ،والتي يمكن أن تكبر وتنفجر كأزمة مالية أو عقارية أو بطالة أو تضخم وغيرها ، ولذلك يجب أن نعمل على إعادة بناء وصياغة قطاع خاص قادر على إدارة وتنضيج آليات السوق والتي تساعد في عكس أولويات واحتياجات الاقتصاد العراقي وتلبيتها من قبل أبناء العراق ونقل آثارها المرغوبة والمخططة إلى الاقتصاد العراقي وبقدرٍ أكبر مما يزيد من قاعدة المشاركة الاقتصادية في العمل ومن ثم في الثروة والدخل وضمان عدالة أكبر في توزيع الدخول وبالتالي الاقتصاص من البطالة، وإن القيادات الشابة للقطاع الخاص هي الحل الحاسم والبديهي من الخريجين الجدد (المهندسين والاقتصاديين والإداريين وغيرهم) من الطاقات الشابة، لخلق نخبة عراقية جديدة من رجال الأعمال التي ستسعى وبأقصى الجهود من أجل جلب التكنولوجي والخبرات وتعظيم الاستثمار وهذا ما يطلق عليه بالخصخصة التلقائية (MIGANIZIM PRIVIATIZATIO)، أي بناء القطاع الخاص من الصفر فالاقتصاد العراقي لا تصلح فيه إجراءات الخصخصة التي تمت في دول أوربا الشرقية أو الهند حيث لا يمتلك القطاع العام المنتج للسلع المادية ويتم تحويل أصوله الى القطاع الخاص بل هو قطاعاً خدمياً متضخماً ،وفي إطار هذه الستراتيجية يتبادر تساؤل حول دور الحكومة في الخصخصة التلقائية ؟ وللإجابة فهو دور إشرافي ورقابي وحاضنة وقد يكون هناك قطاعاً مختلطاً، وفي هذا المجال فإن العراق كان سباقاً لتبني تجارب التحديث الاقتصادي ،وعلى سبيل المثال نود أن نشير إلى تجربة عراقية رائدة في هذا المجال في قيام الحكومة العراقية بعد عام 1958، بشراء الحصص في بعض الشركات والمصارف العربية والأجنبية ومنحها إلى القطاع الخاص العراقي، إلا إن هذه التجربة صفيت سياسياً بعد عام 1963بإسم عمليات التأميم المشبوهة ،وهنا يجب أن تتضافر السياسة النقدية والمالية وأن تأخذ

دورها في مثل هذه الستراتيجية وهي تمثل التنمية البشرية الحقيقية ، وفي الاتجاه نفسه لابد من التأكيد على مسألة هامة إن من يحرك آليات السوق وينضجها في المرحلة الراهنة وبشكل أولي ، هو الدور الذي تقوم به المنشآت المتوسطة الحجوم ، والتي اختفت بشكل كبير منذ عام 1993، وليس المنشآت الصغيرة على اعتبارها ذات طبيعة استهلاكية ومتناهية في الصغر(المخابز والبقالة وغيرها) ولا تتلاءم مع المرحلة الاقتصادية التي يعيشها العراق وثروته، وتحسين نوعية المهن التي تعمل بها شريحة واسعة من المجتمع العراقي ذات الطابع الحرفي من أجل بناء شبكة واسعة من الأعمال وتوسيع بيئة الأعمال وتحسينها والتحول من العمل غير الأجري وغير الرسمي إلى الأعمال الأجرية والرسمية المسجلة ،وكما إن هناك ضرورة في التشجيع نحو الأعمال السلعية على حساب الأعمال الخدمية،يبلغ العدد الكلي للمنشآت الصناعية على مستوى العراق والمسجلة في المسح الصناعي الذي أجرته وزارة التخطيط عام (2007) ،حوالي (1634) منشآه وبحجوم مختلفة فالكبيرة منها (التي يتواجد فيها (30) مستخدماً وأكثر) والتي يبلغ عددها (1060) منشأه وبنسبة (64.9%)،وأما المنشآت الصناعية المتوسطة (والتي يعمل فيها من (10 - 29) مستخدما فكان عددها (574) منشآه وبنسبة (35.1%)، واما عدد المنشآت الصغيرة (التي يعمل فيها (1-9) مستخدماً، والتي يبلغ عددها (8987) منشأة، و أظهرت النتائج أن عدد المنشآت التي تستخدم مدخلات غير زراعيه هي(1062)منشأه (كبيره ومتوسطة)، وأما المنشآت التي تستخدم مدخلات زراعيه تبلغ عددها (572)منشأه ، أي أن(35%) من المنشآت تعتمد على مدخلات زراعية إلا إن ذلك لا يخفي الأثر الأكبر للاقتصاديات الحجم للمنشآت الكبيرة في جعل القيمة المضافة للمنشآت ذات الحجم المتوسط كبيرة، وبلغت القيمة المضافة للمنشأة الكبيرة في عام (2007) بما يعادل (2878470) ألف دينار ، في حين أن ما تدره المنشأة الصناعية ذات الحجم المتوسط من قيمة مضافه (113043) ألف دينار[20]' وهو لا يعادل سوى (3%) من القيمة المضافة للمنشآت ذات الحجم الكبير، ومن الممكن أن يساهم أنعاش هذه المنتشآت في تحقيق الأمن الغذائي في العراق وخصوصاَ في مجال الصناعات الغذائية وعلى صعيد التعليم يجب العمل على أن يأخذ دوره في منح المجتمع مخرجات تتناغم والمرحلة الانتقالية التي يعيشها العراق والمؤثرة على سوقا لعمل، والتأكيد على المجالات التطبيقية في عملية التعليم ،والتأكيد على التعليم المهني فاكتوري (الورشي)، زمن الجدول (2) يبلغ عدد المتخرجين من الجامعات العراقية (62232) خريجاً في العام الدراسي (2009-2010) ومن مختلف الاختصاصات من الذكور (31702) ومن الإناث (30530) وكانت حصة التعليم التقني (19151) وبنسبة (30%) ،وبشكل أكبر من عدد الخريجين في العام الدراسي (2008- 2009) والذين كانت أعدادهم (55831) خريجاً من الذكور (29253) ومن الإناث (26578) خريجاً وكانت حصة التعليم التقني (13783) للعام الدراسي (2008-2009) وبنسبة (24,6%) وحصة هيئة التعليم التقني (19151) خريجاً للعام الدراسي (2009-2010) وبنسبة (30,7%) ومما سبق نلاحظ من الأرقام أعلاه التوازن بين أعداد الخريجين الذكور والإناث مما يستوجب توفير فرص العمل للطرفين وإن هناك اتجاه نحو زيادة نسبة الخريجين من هيئة التعليم التقني وذلك في اتجاه نحو التوسع في الاتجاهات التطبيقية للتعليم العالي وهو اتجاه سليم في كفاءة التعليم ولذلك نؤكد على ضرورة تأسيس جامعات تقنية ، والشكل (7)نلاحظ اتجاه أعداد الخريجين نحو الزيادة وخصوصاً بعد عام 2003 فكان عدد الخريجين للعام الدراسي (2003- 2004) وبلغت أعدادهم (74676) خريجاً بعد أن كان عددهم (68826) خريجاً في العام الدراسي (2002-2003) وهذه الزيادة في جزء منها تعكس انتعاش الآمال بمنافع

عملية التعليم بعد عملية التغيير السياسي إثر العزوف من قبل شرائح واسعة من المجتمع عن الالتحاق بالجامعات في عقد التسعينات مما أدى إلى انخفاض أعداد الخريجين من (43347) خريجاً في العام الدراسي (1993-1994) إلى (35278) خريجاً في العام الدراسي (1994-1995)وإلى(و(33653) و (33917) للأعوام الدراسية (1995-1996)،(1996-1997)، ومن ثم الازدياد إلى (46687) خريجاً للعام الدراسي (1997-1998).

الجدول (2) أعداد الخريجين للأعوام (1993-20010)

السنوات	أعداد الخريجين
1993-1992	38054
1994-1993	43347
1995-1994	35274
1996-1995	33653
1997-1996	33917
1998-1997	46687
1999-1998	46522
2000-1999	50196
2001-2000	49935
2002-2001	53260
2003-2002	68826
2004-2003	74676
2005-2004	74518
2006-2005	74669
2007-2006	75529
2008-2007	67053
2009-2008	69020
2010-2009	73988

المصدر: إحصاءات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء

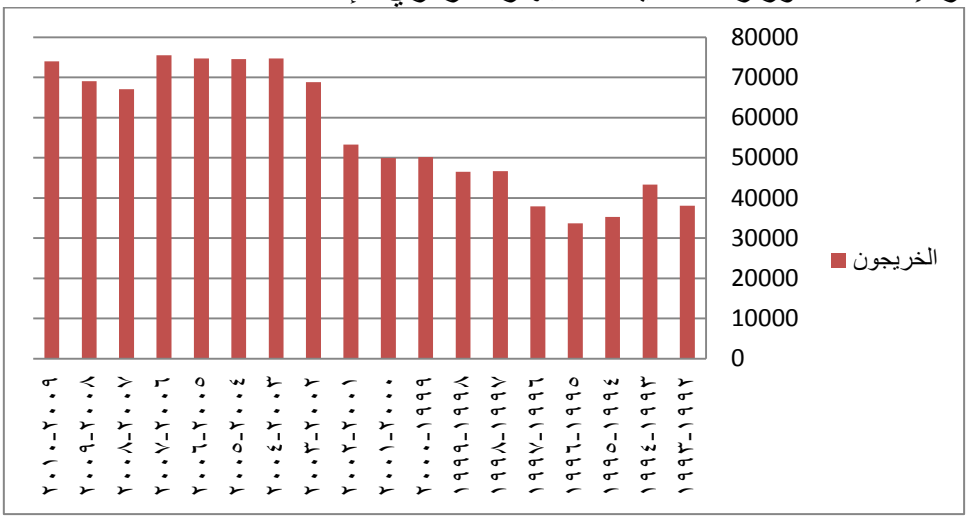

الشكل (7) أعداد الخريجين للأعوام (1993 - 2010)

المصدر : الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2)

إن التأكيد على ضرورة التحول إلى التعليم التقني الحقيقي وفتح جامعات تقنية مماثلة لما هو في الدول الأوربية سيعمل على تنشيط بناء حاضنات الأعمال وتحسين بيئة الأعمال وتنشيط العلوم التطبيقية، وفي دراسة قياسية سابقة للباحث حول (الاستثمار في التعليم وإطلاق الجامعات التقنية، دراسة غير منشورة) تأكد لنا من خارطة الحرمان عام2004 بأن نوعية التعليم المقدمة في العراق

قبل عام2003، هي كانت مسؤولة وبشكل رئيسي عن درجة الحرمان والفقر في العراق عام2007، وباستخدام برنامج (spss)، تبين إن التعليم كان مسؤول بدرجة74.6% عن الفقر والحرمان وبمعنوية عالية من بين عوامل أخرى مؤثرة على الفقر، وبذلك يقع على التعليم التقني كركن أساسي من التعليم مسؤولية اجتماعية وذلك في مساهمته في التنمية الاجتماعية وخاصة مع ارتفاع درجات الحرمان في العراق وقد قسمت المحافظات العراقية لأغراض تسهيل البحث الى أربعة مناطق جغرافية (شمالية ووسطى وجنوبية وغربية)،وحسب المتوسطات في الحاجة التعليمية فكانت أعلى متوسط للحاجة التعليمية في المنطقة الوسطى(39.08333) ومن ثم المنطقة الجنوبية (38.4500) ومن ثم المنطقة الغربية (35.4000) ومن ثم الشمالية (35.0667).

إن الحد من البطالة يتطلب إجراء التغييرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي يجب أن يصاحبها سياسة مالية منضبطة، والانضباط المالي لا يعني الانكماش بل الرشد والعقلانية، ومواكبةً للسياسة النقدية، إن إحدى الحلول المطروحة لمسألة البطالة هو في استهداف قانون (OKUON ,S) ومن خلال متابعة الجدول (3) ومن الشكل

الجدول (3) أهم مؤشرات الاقتصاد العراقي

السنوات	معدل النمو الحقيقي %	معدل البطالة %	معدل التضخم %
2003	- 32,8	28,1	34
2004	55,5	26,8	27
2005	2,3	18,0	37
2006	11,6	17,5	53
2007	0	11,7	5
2008	10,2	15,34	2,7
2009	10,7	15	7,1
2010	23,4	13	3,1
2011	33	12	6.5
2012	8,6	11	6,1

رعد حمود عبد الحسين، الطلب على النقود وإدارة السياسة النقدية في العراق، اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الكوفة،2010-2011، ص170-200.

الشكل (8) نلاحظ تحقق القانون ولكن ليس بدرجة كبيرة على الاقتصاد العراقي حيث مع انخفاض البطالة تزداد معدلات التضخم كما في عام 2006حيث انخفضت البطالة من 18% إلى 17,5% مع ازدياد معدل التضخم من37%إلى 53% وبكلفة عالية، وبذلك تتلاءم الانخفاضات في معدلات البطالة وبشكل نسبي مع ما يحققه الناتج المحلي من معدلات نمو مرتفعة نتيجة لارتفاع الواردات النفطية مع ارتفاع نسب التضخم س مما يتطلب تحسين استخدامات ذلك الإيراد في مجالات أكثر إنتاجية.[21]

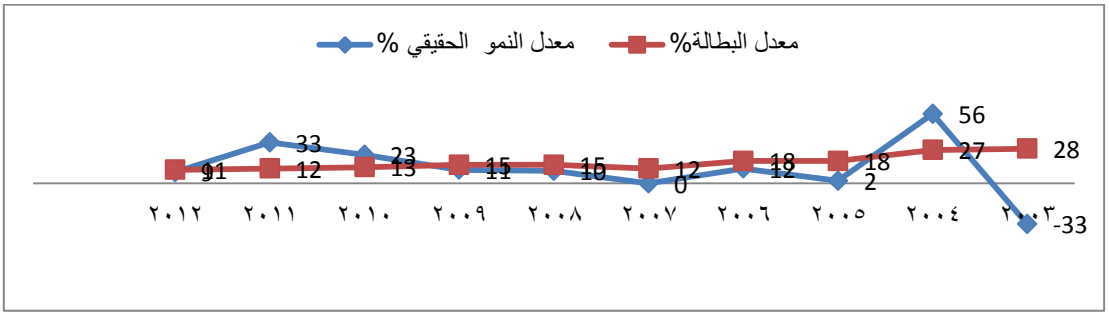

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3)

الشكل (8) مدى انطباق قانون أوكينوس على الاقتصاد العراقي

كما إن معدل التبادل بين البطالة والتضخم ذات كلفة عالية، أي التعويض ما بين البطالة والتضخم من خلال منحنى فيلبس العراق ومن الشكلين (9)، و (10) ، يتضح منحنى فيلبس العراق وإن كلفة التعويض عالية وهي بانخفاض مع ازدياد الموارد المالية للعراق واتخاذ التدابير التي تزيد السعة الإنتاجية للاقتصاد العراقي.

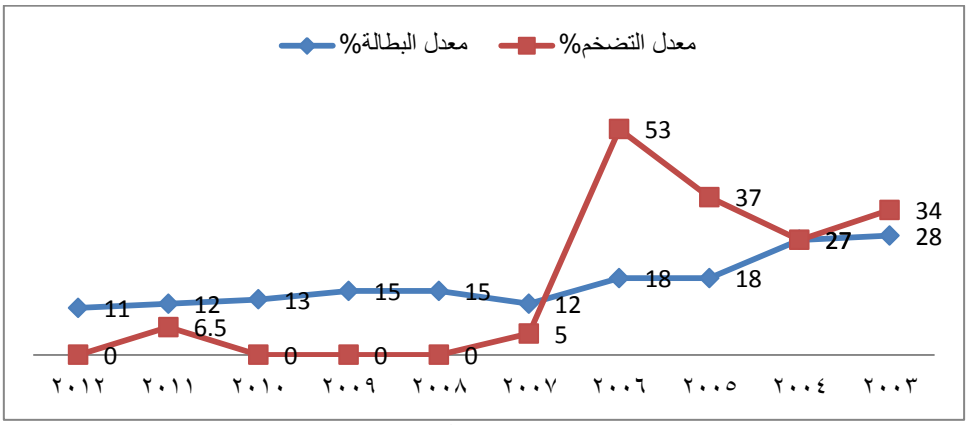

الشكل (9) منحنى فيلبس العراق

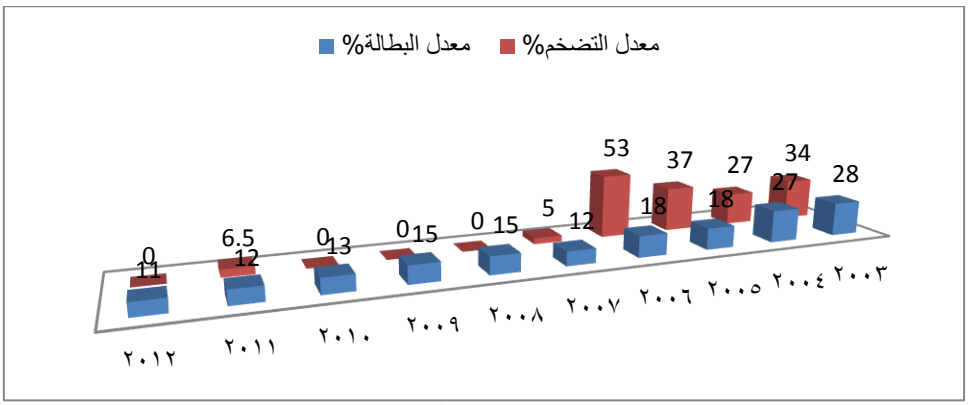

الشكل (10) منحنى فيلبس العراق

المصدر : الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3)

إن زيادة مستوى دخل الفرد العراقي وتحسنه من 976694 دينار عام 2003 إلى 4828348 مليون دينار عام 2008 وإلى 6359600 دولار عام 2011كما في الشكل (11) سيكون تأثيره في اتجاهين الاتجاه الأول سيساهم في زيادة الادخارات ومن ثم توليد وتحولها إلى استثمار ، وزيادة عرض العمل للقطاع الخاص ولكن هذا التأثير سيكون أضعف من تأثير الزيادة في الطلب على العمل على اعتباره طلباً مشتقاً من الطلب على السلع الغذائية حيث النمط الاستهلاكي للمجتمع العراقي والذي بلغ بحدود (7,167,200) مليون دينار عام 2012 .

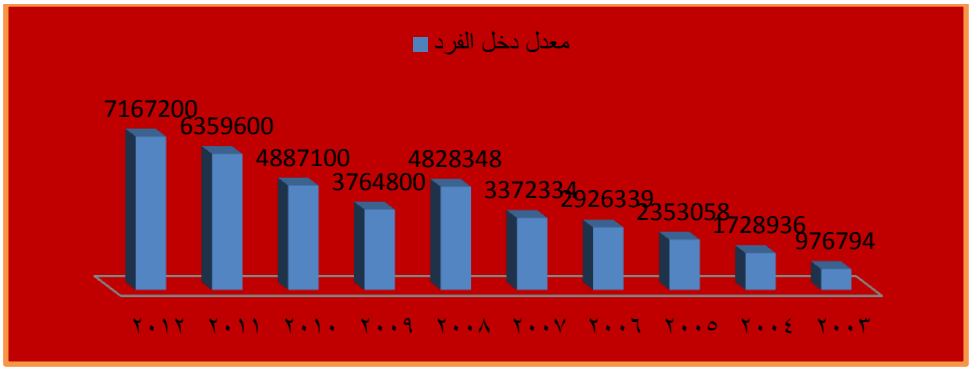

المصدر:الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء

الشكل (11) معدل دخل الفرد العراقي (2003-2012) الوحدات (دينار)

وللاستدلال على العلاقة بين متغيرات ثلاثة لها تأثير على الاستخدام وسوق العمل في المحافظات العراقية في عام 2008،هي معدل النشاط الاقتصادي ومعدل البطالة ومعدل العمالة الناقصة وأستخدم نظام ال SPSS في برنامجين:

الأول برنامج الارتباط (CORRELATION) وسميت المشاهدات بالشكل التالي:

CORRELATIONS

/VARIABLES= TOTAL1(2008 يمثل معدل النشاط الاقتصادي للمحافظات العراقية

TOTAL2(2008(معدل العمالة الناقصة)-2 النشاط

3-(TOTAL3 معدل البطالة 2008)

/PRINT=TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.

تم استخدام اختبار الانحدار وكان المتغير المستقل هو معدل النشاط الاقتصادي في المحافظات العراقية و المتغير التابع الأول هو معدل العمالة الناقصة والمتغير التابع الثاني هو معدل البطالة في نفس العام .

وكانت النتائج: Regression

أولاً: إن تأثير معدل النشاط الاقتصادي على معدل العمالة الناقصة ضعيفا وبمعدل ارتباط = 23,4% وبشكل موجب، أي إن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وتنوعه سيؤدي إلى تقليل معدل العمالة الناقصة وتحسن بيئة الأعمال ، واستقطابها للقوة العاملة من الخريجين الجدد والذين يحملون المهارات والتخصص إلى العمل الرسمي ذو الإنتاجية العالية والذين كانوا يعملون في أعمال هشة وبشكل غير رسمي وبأعمال تكون إنتاجيتها ضعيفة و ولكن هذا الاستقطاب بشكل نسبي وليس بالمستوى المطلوب.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.484[a]	.234	.107	5.13866

a. Predictors: (Constant), TOTAL2, TOTAL1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	97.050	2	48.525	1.838	.201[b]
	Residual	316.870	12	26.406		
	Total	413.920	14			

a. Dependent Variable: TOTAL3

b. Predictors: (Constant), TOTAL2, TOTAL1

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.

		B	Std. Error	Beta		
	(Constant)	49.499	17.302		2.861	.014
1	TOTAL1	-.828-	.450	-.585-	-1.840-	.091
	TOTAL2	.139	.201	.220	.691	.503

a. Dependent Variable: TOTAL3

ثانياً: إن تأثير معدل النشاط الاقتصادي على البطالة ضعيفاً ، وبلغ معامل الارتباط 15,9% وعلى الرغم من ضعفه لكن له تأثير إيجابي في تخفيض مستويات البطالة، وبجمع هذا التحليل مع تحليل بيرسون، فإن معدلات البطالة العالية الناجمة عن عدم الاستقرار له تأثير سلبي في تباطؤ حالة الازدهار الاقتصادي في حين على العكس حسب تحليل الانحدار للتأثير الإيجابي في زيادة مستوى النشاط الاقتصادي على تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى التشغيل .

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: TOTAL3

Equation	Model Summary					Parameter Estimates	
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Linear	.159	3.031	1	16	.101	39.599	-.515-

The independent variable is TOTAL1.

التنبؤ: أولاً: الشكل البياني (أ)

ولأغراض التنبؤ المستقبلي عن طريق الشكل البياني (أ) للاتجاه العام للانحدار نرى تشتت الانتشار وتأثير معدلات البطالة المنخفض على مستوى النشاط الاقتصادي وعلى العكس نرى التركز باتجاه مستوى النشاط الاقتصادي وتوقع تأثيرها الإيجابي في تخفيض معدلات البطالة مع تحسن بيئة الأعمال في المحافظات العراقية.

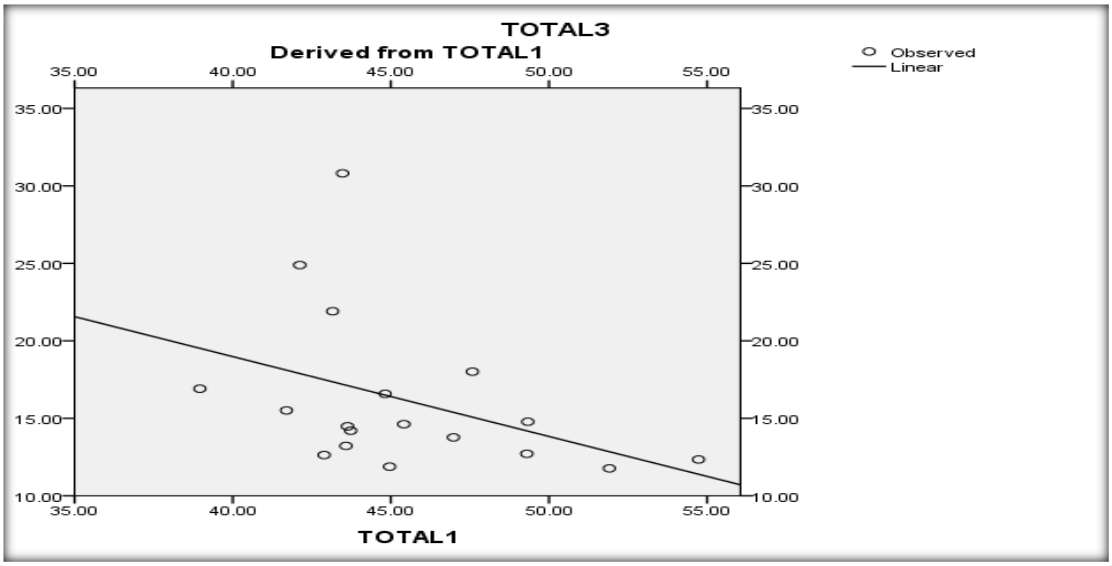

ثانيا:

الشكل البياني (ب)

ويؤكد الشكل البياني (ب) تحليلنا في (أ) وتوقع تحسن معدلات النشاط الاقتصادي من خلال المنحنى المتصاعد والذي يعني ازدياد معدلات TOTAL1

النشاط الاقتصادي على العكس من المنحنى

TOTAL1 الأخر
والذي باتجاه تنازلي والذي يشير إلى انخفاض معدلات
البطالة وازدياد الفجوة بين المنحنين،
TOTAL (1) TOTAL (3)
باتجاهين متعاكسين

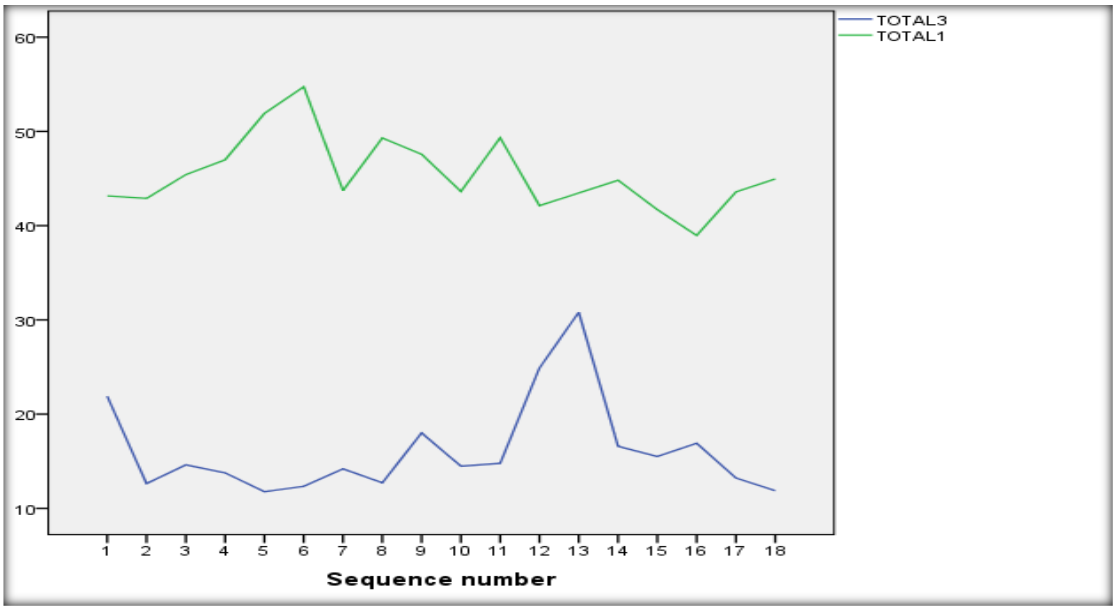

المبحث الثالث: الدور الحكومي والمصرفي في بناء حاضنات الأعمال وتقديم الائتمان الإيجاري:

بعد عام 2003 أخذت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على عاتقها لعب أدوار جديدة من أجل التخفيف من حدة البطالة ، والتقليل من أثر صدمتها على الحياة الاجتماعية للمواطنين العاطلين عن العمل وتوفير شبكات الحماية الاجتماعية، فتأسس مركز جديد في الوزارة سمي بمركز السيطرة والشغل في عام 2005، وتم التشبيك إلكترونيا مع مراكز الاستخدام في المحافظات ،وتكوين بنكاً للمعلومات عن العاطلين عن العمل من الجنس والعمر والتحصيل الدراسي والمهارات الأخرى والتي تمثل السيرة الذاتية لكل عاطل تدعم عملية بحثه على العمل، وكان من مهام المركز:

1- توفير حالة جديدة من التوفيق والملائمة في سوق العمل بين الطالبين والعارضين للعمل، والطالبين للعمل قد يكونون من القطاع الخاص والقطاع العام .
2- تدريب العاطلين عن العمل من خلال دورات في مجال الحاسوب واللغة الإنكليزية بالإضافة إلى دورات في مركز التدريب المهني في الوزارة .
3- البدء بدفع تعويضات مالية إلى العاطلين عن العمل وتسليف البعض الآخر من أجل مساعدتهم في إنشاء المشاريع الصغيرة.

وكان عدد المسجلين في جميع المحافظات العراقية (600,2) ألف عام 2005 وعدد الذين تم توظيفهم (189,7) ألف وبنسبة (32%) وازداد عدد المسجلين في عام2007 إلى (939.041) ألف وعدد الذين تم توظيفهم (201,766) ألف وبنسبة (21,5%) ،وقد بلغ عدد المستلمين لتعويضات البطالة إلى (160) ألفاً في عام 2012، وإن هذه التجربة الوليدة مهمة في إنضاج سوق العمل وآلياته ومن الممكن إن تدار بأسلوب أخر وذلك بدعم بناء حاضنات الأعمال واستخدام

أسلوب الائتمان الإيجاري ، وهذا الأمر بحاجة إلى تعاون أكبر من الوزارات الأخرى بالإضافة إلى تعاون مصرفي حكومي (متخصصة كالمصرف الصناعي والزراعي والتجاري كالرافدين والرشيد) وخاص أي المصارف الأهلية ، ولو قدر لهذا المركز التطور الأسرع فإنه يمكن أن يساهم في تقدير مدى دالة الإنتاج في العراق وحسب كل مرحلة من عمالة كثيفة أو رأس المال الكثيف، ولذلك نقترح صدور تشريع يخص المنشآت المتوسطة والكبيرة من البرلمان العراقي جنباً إلى جنب مع التشريع رقم (10) والخاص بالمشاريع الصغيرة ويتضمن برنامج حاضنات الأعمال والائتمان الإيجاري وتحويل القروض الميسرة وبمبالغ أكبر لهذه المشاريع وتأسيس وزارة جديدة تدمج مع هيئة الاستثمار وبعناصر شابة تسمى على سبيل المثال بوزارة الأعمال والاستثمار للإشراف وتنمية هذه المنشآت وتوزيع المنشآت بين المحافظات وبما يخلق ميزة نسبية لكل محافظة تنمي التجارة الداخلية ومن ثم الخارجية واستيعاب العمالة وبشكل مستمر، و بموازاة ذلك نذكر تجربة عراقية أخرى يمكن تنميتها ، ففي عام 1979قامت إحدى الشركات الفنلندية ، ببناء إعدادية صناعة متخصصة في مجال صناعات الغزل والنسيج في مدينة بغداد مكيفة للأغراض الدراسية والإنتاجية (التطبيقية)، وتم استخدامها كورش لإقامة الدورات للقطاع العام ، تم تحويل الإعدادية إلى معهد في عام 1998 تابع إلى وزارة الصناعة، وفي عام 2004 تم تحويل المعهد إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ونتيجة لتوقف صناعة الغزل والنسيج تم فتح سبعة عشر ورش تدريبية لإقامة دورات تدريبية للشباب العاطلين عن العمل وبما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل ، وكان ذلك بالتعاون مع منظمة الإغاثة والتنمية الدولية (IRD)[22] ، وهذا يساعد الشباب العاطلين عن العمل في الاستفادة من القروض الميسرة في مشاريع صغيرة ومتوسطة في ظل المهارات التدريبية والمهنية التي تعلموها في مراكز التدريب ، وقد تطلب ذلك دورات مكثفة للمدربين من أجل تحويل مهاراتهم ، وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من هذه التجربة لعمليات تحويل واسعة لنمط التعليم في العراق من تدريسيين ومناهج وبما يتلاءم ومتطلبات سوق العمل، المشتق من طلب السوق العراقية للحاجات المختلفة الأكثر إلحاحاً من نقل وغذاء وبناء وأثاث ومستلزمات التعليم وغيرها سيكون داعماً لتحديد فرص الاستثمار المربحة ونجاح برامج حاضنات الأعمال والائتمان الإيجاري وما ينجم عنها من مشاريع صغيرة ومتوسطة إن التركيز على القروض الميسرة وترك تحديد هوية المشاريع سيجعل من القروض الميسرة مشاريع للاستهلاك وخلق أنماط استهلاكية جديدة تغذي الطلب الفعال والاستيراد والضغوط التضخمية، دون وجود قيمة مضافة للناتج المحلي المرجوة من تلك القروض وتصبح العملية عبارة عن إسقاط فرض بمشاريع شكلية تندرج ضمن الأعمال الهشة، كما إن ترك المستفيدين من تلك القروض اختيار المشاريع دون جدوى اقتصادية حقيقية وبدون مساعدة لوجستية، ودون تقديم الدعم الفني والإداري وحل الصعوبات التسويقية والقانونية مما سيفقد عملية الإقراض من جدواها الأساسي ،وهنا ننوه إلى ضرورة رسم خارطة لحاضنات الأعمال في العراق ونوعية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تحتويها وتوزيعها والاستفادة القصوى من ميزة العراق النفطية، حيث تحدثت الستراتيجية الوطنية للطاقة عن وصول الإنتاج العراقي للنفط إلى عشرة ملايين برميل يومياً وتوفير عشرة ملايين فرصة عمل مع إنشاء المصافي ومصانع للبتروكيمياويات كما إن الجهود والتنسيق المتزايد من قبل الحكومات المحلية والحكومة المركزية مع المزيد من المحافظات التي ستستفاد من البترودولار سيشجع نحو المزيد من التمويل الحكومي والتوسع في بناء الحاضنات ،وبقياس درجة المخاطر من قبل الباحث باستخدام مؤشرات عديدة ، تبين إن أكبر المخاطر التي تواجه الاستقرار الاقتصادي والنقدي العراقي ،هو الناتج المحلي

بالأسعار الجارية إذ حازت في مصفوفة المخاطر التي تواجه الاقتصاد العراقي وكما في الجدول (3)، إذ بلغت درجته (21,13) ويرجع ذلك إلى طبيعة الناتج المحلي الجاري في ارتفاع الأهمية النسبية للأنشطة النفطية إذ بلغت 52,4% والخدمية22.1% والتوزيعية (12,5) وانخفاض الأهمية النسبية للأنشطة السلعية (13,2 % (كالصناعة والزراعة والاستخراجية) كما في الشكل (12). مما يشكل إختلالاً خطراً على القطاع الحقيقي والنقدي للاقتصاد العراقي، لذلك فمن الضروري الحد من هذا الإختلال وتحول الاقتصاد العراقي من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد منتج عبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة

الجدول (4) نتائج مصفوفة مخاطر الاستقرار الاقتصادي والنقدي في العراق(2003-2012)

التسلسل	العوامل المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي في العراق (2003-2012)	درجة المخاطرة للعوامل المؤثرة في الاستقرار الاقتصادي والنقدي في العراق (2003-2012)
1	أسعار النفط	13.20
2	أسعار الفائدة	-2,50
3	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	21.13
4	سعر الصرف	-28,21
5	معدل التضخم	-6,758
6	مبيعات البنك في المزاد	7,170
7	الطلب على النقود	13,55

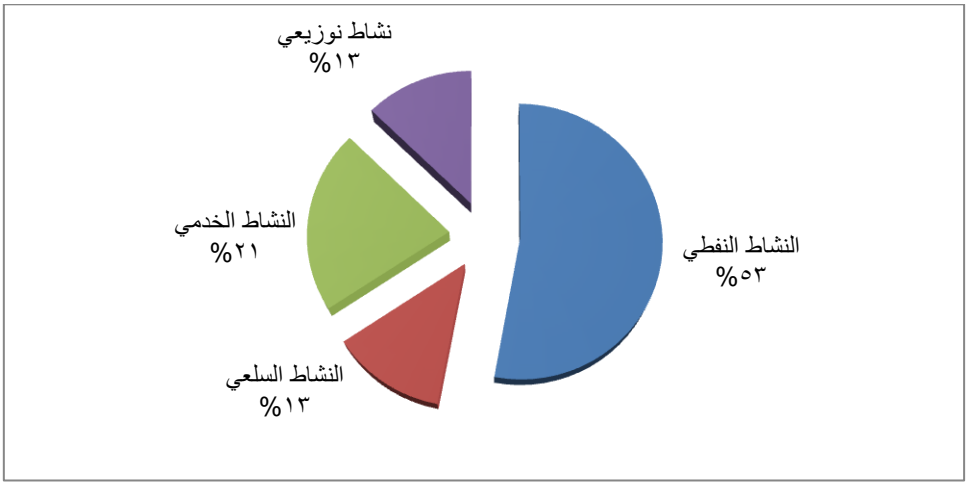

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء

الشكل (12) توزيع الأهمية النسبية للأنشطة للناتج المحلي بالأسعار الجارية عام 2012

ذلك لا يمنع التحوط من المفاجآت التي يمكن أن تأخذ الاقتصاد العراقي في اتجاهات أخرى، وإمكانية تعرضه باستمرار إلى مثل هذه الصدمات وحاجته الماسة إلى إعادة هيكلة حقيقية، وتصحيح اختلالاته البنيوية، إن في مقدمات عمليات التصحيح هي في إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وترجيح الإنفاق الاستثماري على الإنفاق الجاري لتوسيع الأنشطة الإنتاجية للحد من ريعية الاقتصاد العراقي في السنوات اللاحقة ، والحد من التوسع الاستهلاكي الحكومي والخاص الذي ينشط الاستيرادات وتحقيق التوازن الخارجي بين الاستيرادات والصادرات غير النفطية ، وتنويع مصادر الإيرادات وزيادة الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية وتصحيح الاختلال في التوازن الداخلي ، ويبقى تأثير سعر البرميل من النفط العامل الحاسم في الموازنة العامة العراقية ففي عام

2010 كان معدل سعر البرميل (75) دولاراً وبلغت الإيرادات النفطية (61,7) ترليون دينار والممولة للنفقات العامة والتي بلغت(84,659) ترليون دينار ، وبذلك كان هنالك عجزاً في الموازنة العامة قدره (959,13، 12) ترليون دينار ، وفي عام 2011 ارتفعت الإيرادات النفطية إلى 100 ترليون دينار بعد أن ارتفع سعر البرميل من النفط إلى (103 دولار)، وكانت النفقات العامة (69,6) ترليون دينار، لانخفاض النفقات الجارية من (60,981) ترليون دينار والاستثمارية (23,678) ترليون دينار عام 2010 إلى (56,017) ترليون دينار والاستثمارية إلى (13,623) ترليون دينار في عام 2011 وبنسبة تغير-8,1% و - 42,5%على التوالي، وبذلك بلغ الفائض في الموازنة (31,4) ترليون دينار، وفي عام 2012 سجل سعر برميل النفط ارتفاعا وبلغ (107) دولار مما أدى إلى ارتفاع إيرادات الموازنة العامة إلى (119,5) ترليون دينار، وبمعدل نمو 9,8%، وبلغت النفقات العامة (90,4) ترليون دينار وبمعدل نمو 14,8% ،وعليه أزداد الإنفاق الجاري (69,619) ترليون دينار والإنفاق الاستثماري (20,75) ترليون دينار وبذلك بلغ الفائض في الموازنة العامة (29,1) ترليون دينار ومن الشكل (13) بذلك نلاحظ انخفاض الإنفاق الاستثماري قياساً بالإنفاق الجاري في الموازنة العامة للأعوام 2011,2012، والذي يجب تعديله باتجاه الإنفاق الاستثماري لصالح المشاريع بمختلف أنواعها والنهوض الاقتصادي ببرامج واسعة لحاضنات الأعمال وبصورة نوعية .

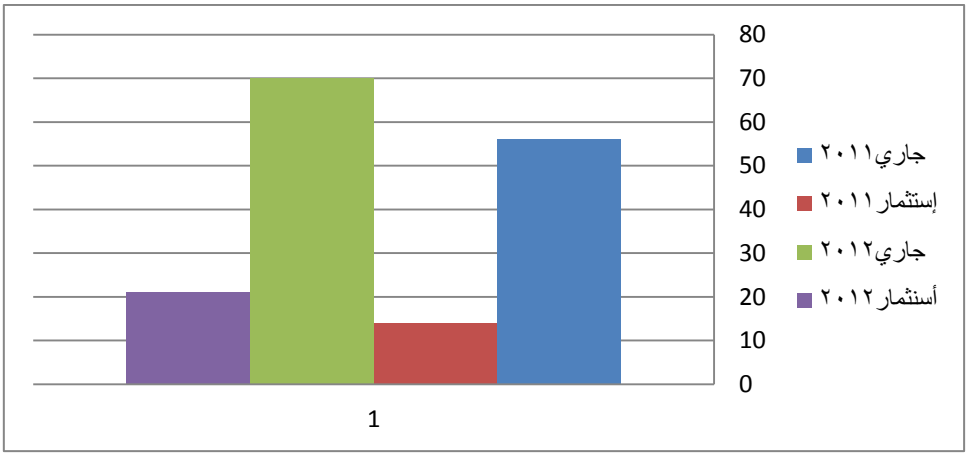

المصدر : الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي 2011، 2012 ، 2013

الشكل (13) لإنفاق الجاري والاستثماري في موازنة 2012 ، 2011

أما الدور المصرفي تمويل المشروعات فيكاد يكون معدوماً ، فعلى سبيل المثال للمصارف المتخصصة تعاني من انخفاض رؤوس أموالها مثل المصرف الصناعي الذي يبلغ رأسماله (25) مليار دينار مما يضعف دوره التمويلي [23]، حيث إن الإقراض بأسعار فائدة عالية وضمانات تتراوح من 20-40% من قيمة القرض ، على الرغم من الملاءة النقدية العالية لهذه المصارف والتي قد تصل إلى 120%، إن رؤوس الأموال يجب أن تنمو نمواً طبيعياً وببذل الجهود نحو تحسينه، وفق أليات العمل المصرفي وحسب محفظة استثمارية متوازنة، تجمع ما بين الربحية والمخاطرة والأمان ،وبهذا البناء المتعرج للمصارف العراقية كيف نطلب من هذه المصارف تقديم القروض التنموية للمستثمرين البعيدة الأمد ، إن البنك المركزي مع هذا القصور الائتماني يجب أن يستخدم ستراتيجية السقوف الائتمانية التي أخرجها كوسيلة نوعية من وسائل السياسة النقدية من جديد الاقتصاديون الغربيون ، والمصرف الذي لا يتعاطى مع هذه الوسيلة يمكن إخراجه من

الساحة المصرفية، مع كثرة المصارف الداخلة إلى العمل المصرفي في السنوات الأخيرة ، فقد ارتفعت أعداد المصارف من (44) مصرفاً عام 2010 إلى (49) مصرفاً عام 2011، الحكومية منها (7) والمصارف التجارية (23) والمصارف المشاركة مع مصارف أجنبية (10) (تراوحت نسبة المشاركة من 8-75%من رأس المال)، والمصارف الإسلامية (12) مصرفاً وازدادت عدد المصارف إلى 54 مصرفاً عام 2012 منها (7) حكومي وزيادة المصارف الأهلية إلى (47) مصرفاً منها ، 23 مصرف تجاري و (12) مصرفاً مشاركاً مع مصارف أجنبية و (12) مصرفاً إسلامياً، وكما في الشكل (14)

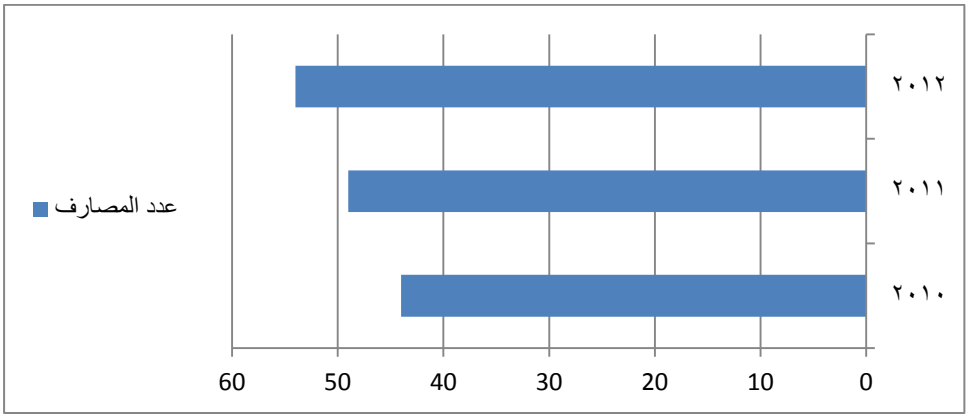

المصدر : الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد بيانات التقارير_السنوية للبنك المركزي العراقي عام 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013

الشكل (14) عدد المصارف العاملة في العراق للأعوام 2012,2011,2010

وبلغت رؤوس أموال المصارف العراقية (4) ترليون دينار، أي بنسبة زيادة (37,9 %) مقارنة بعام 2010 والتي كانت تعادل (2,9) تريليون ،وفي عام 2012 ازدادت رؤوس أموالها إلى (5,9) ترليون دينار، وبنسبة زيادة (48,5%). عن عام 2011 وكما في الشكل (12)

وكانت المصارف الأهلية تحتل الجزء الأكبر من رؤوس الأموال وبنسبة (83,9 %) وبواقع (57,5%) للمصارف التجارية التقليدية و (23,4 %) للمصارف الإسلامية و(3 %) للمصارف الأجنبية في حين إن الحكومية 16,1% كما في الشكل (15).

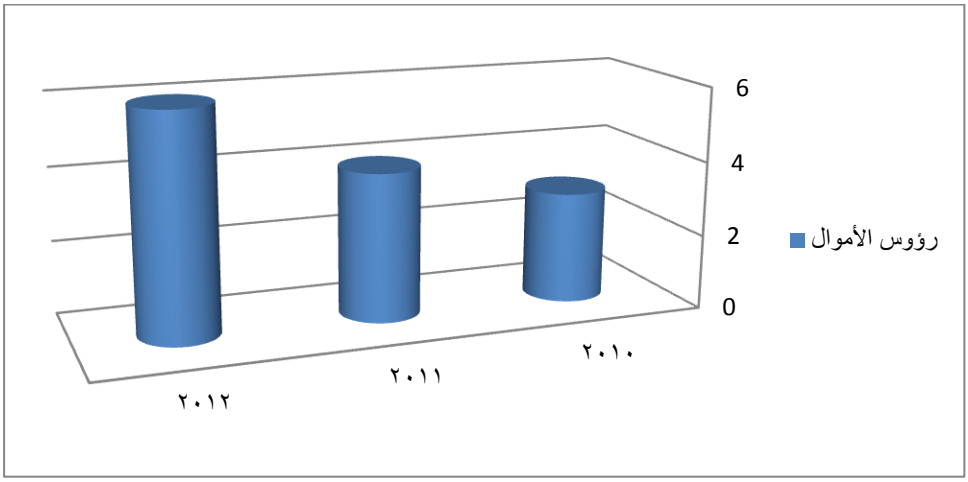

المصدر : الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد بيانات التقارير_السنوية للبنك المركزي العراقي عام 2010 ، 2011، 2012 ،2013

شكل (15) رؤوس الأموال الأموال للمصارف العراقية 2012,2011,2010

وتحسنت الأوضاع المتعلقة بالودائع فبلغت (42) تريليون ديناراً في عام 2011 بعد أن بلغت 34,3 ترليون دينار عام 2010 وبنسبة 19,9% من الناتج المحلي بالأسعار الجارية ولابد من المزيد من التعميق للوصول إلى نظام مالي متين ومستقر، ولكن المشكلة في أن أغلبية الإيداعات تتم في المصارف الحكومية وبنسبة 63% وفي المصارف الأهلية وبنسبة 37% وكما في الشكل (16).

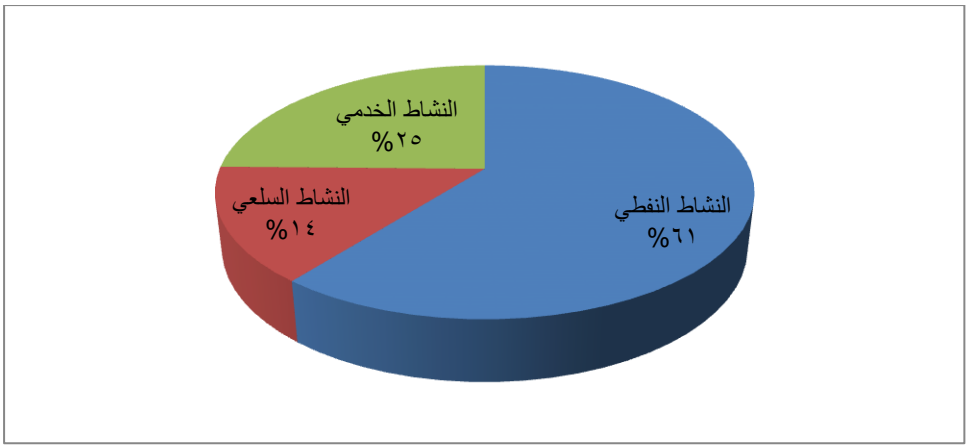

المصدر:الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد بيانات التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي عام2012

الشكل (16) أنواع الودائع عام 2011

والذي يعكس حالة الثقة العالية في المصارف الحكومية، وبلغت الاستثمارات (6,2) ترليون خلال عام 2011، فشكلت للمصارف الحكومية (5,2) ترليون دينار وبنسبة (83,6 %)، فيما سجلت المصارف الأهلية نسبة (16,4%) وبمبلغ وبمبلغ(1)ترليون دينار، وبنسبة (2,9%) من الناتج المحلي بالأسعار الجارية وهي نسبة غير مؤاتية، وكما في الشكل (17)

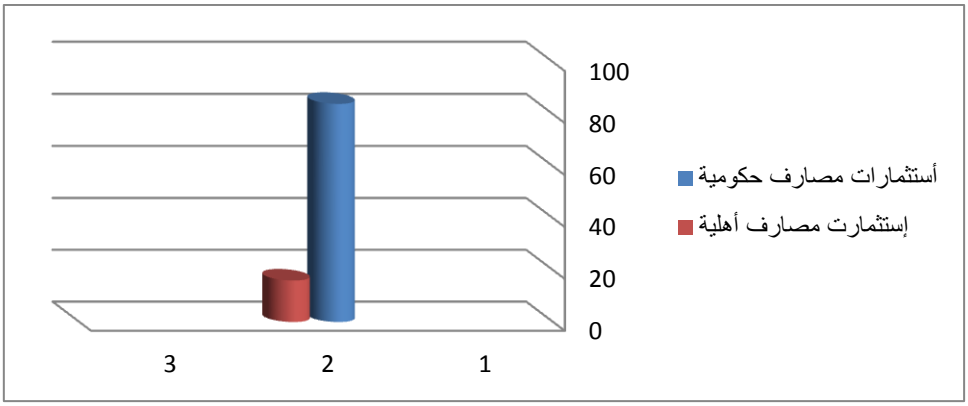

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد بيانات التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي عام 2012

شكل (17) نسب الاستثمارات المصرفية الأهلية والحكومية

وفي مجال منح القروض والسلف فقد ارتفعت قيمتها من 7,4 ترليون دينار عام 2010 إلى 9,7 ترليون دينار عام 2011 وإلى 16,9 ترليون دينار عام 2012، كما في الشكل (18)

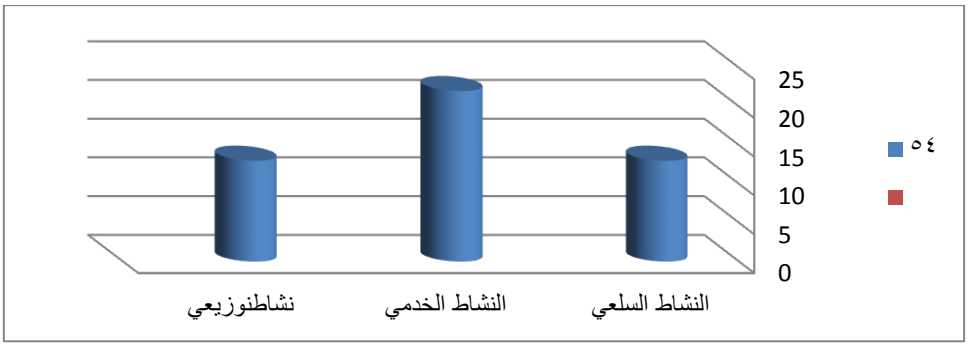

المصدر : الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد بيانات التقارير_السنوية للبنك المركزي العراقي عام 2010 ، 2011، 2012,2013

الشكل (18) القروض المصرفية للأعوام 2012,2011,2010

وبذلك نلاحظ ضآلة التسهيلات المقدمة من قبل المصارف التجارية العراقية عام 2011 إلى المشروعات الصناعية والزراعية والتي بلغت 8% ،6% على التوالي وتركيزها على قطاع الخدمات التي بلغت47% والبناء والتشييد والتي بلغت 19% وتجارة الجملة والمفرد والفنادق والمطاعم 15% وأخرى 5%.كما غي الشكل (19)

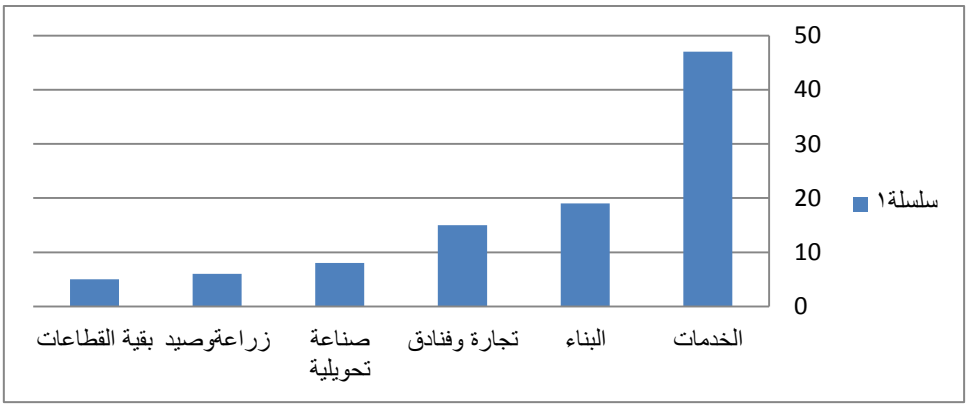

المصدر : الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد بيانات التقارير_السنوية للبنك المركزي العراقي عام 2012

الشكل (19) طبيعة التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف التجارية العراقية عام 2011

الاستنتاجات

أولاً: إن برنامج حاضنات الأعمال تجربة معاصرة ، تهدف إلى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسط.

ثانياً: لقد ساعدت حاضنات الأعمال في تذليل العديد من الصعوبات وللعديد من الدول واعتماد مبدأ النمو السريع بدلاً من النمو المتدرج.

ثالثاً: إن حاضنات الأعمال توفر بيئة متكاملة الفرص الاستثمارية الناجحة، وخلق المزيد من فرص العمل .

رابعاً: من أهم أنواع الحاضنات هي الحاضنات التكنولوجية ، لأنها أداة تساعد على توسيع القاعدة والسعة الإنتاجية للبلد ، وذلك لأنها وسيلة لنوطين التكنولوجيا.

خامساً: إن حاضنات الأعمال تفعل دور الجامعات في تصنيع الأفكار وتحويلها إلى منتجات حقيقية.

سادساً: الائتمان الإيجاري هو تقنية مالية لحل مسألة العجز في عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي قروض عينية لأصحاب المبادرات ، وهي منتج مصرفي يساهم في معالجة البطالة، ويزيد من الأوعية الادخارية في البلد وقناة لتحويلها إلى المستثمرين.

سابعاً: إن المباشرة في العمل بالتمويل الإيجاري يمهد لتأسيس والعمل بحاضنات الأعمال .

ثامناً: إن البطالة أحد الظواهر الرئيسة والتي لها أثار اجتماعية واقتصادية سلبية ، تهدد السلم الأهلي والمجتمعي.

تاسعاً: هنالك العديد من الأنواع من البطالة تعود إلى خلفية الأسباب والظروف التي نشأت بسببها.

عاشراً: تزايد معدلات النمو السكاني في العراق ، وأعداد الخريجين نتيجة لارتفاع المستوى المعاشي في العراق والدعم الحكومي للتعليم .

حادي عشر: الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي حيث تحتل النشاطات التوزيعية والخدمية الحصص الأساسية من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض الأهمية النسبية للنشاطات الإنتاجية الصناعية والزراعية .

ثاني عشر: تفاقم الضغط على الموازنة العامة العراقية نتيجة لعمليات التحول الانتقالي للاقتصاد العراقي والتركيز على النسبة العالية لحصة النفقات التشغيلية مع توجه نحو زيادة حصة النفقات الاستثمارية.

ثلاثة عشر: ضعف الدور المصرفي وانعدام وجود سياسة إيداعية وإقراضية واضحة .

رابع عشر : يتعرض الاقتصاد العراقي إلى مخاطر اقتصادية كبيرة لأسباب تتعلق بهيكلية الاقتصاد العراقي.

خامس عشر : ضعف التوجه في العراق نحو بناء حاضنات الأعمال على الرغم من وجود مراكز تدريب صناعية

سادس عشر : انعدام وجود التمويل الإيجاري كمنتج مصرفي في العراق سواءً في المصارف العامة والخاصة .

سابع عشر : عدم وجود ستراتيجية محددة تحدث ترابطاً بين حاضنات الأعمال والتمويل الإيجاري والحكومي مع الحد من بطالة الخريجين .

<u>التوصيات</u>: أولاً: ضرورة استغلال جزء من الإيرادات النفطية في تبني برنامج حاضنات الأعمال، سواءً المحلية واستقطاب الحاضنات الدولية للاستثمار في العراق ، من أجل توطين التكنولوجيا في العراق وتشغيل أكبر عدد من الخريجين.

ثانياً: التوصية بإيجاد بنية تشريعية وتطوير ما موجود منها في مجال حاضنات الأعمال والائتمان الإيجاري ، أو تضمينها في قانون الاستثمار رقم 13.

ثالثاً: إعادة هيكلة الوزارات ذات الطبيعة الاقتصادية، وتشكيل وزارة الأعمال .

رابعاً : تعزيز الدعم الحكومي والمصرفي في عملية تطوير الائتمان الإيجاري وتأسيس الحاضنات.

خامساً: التأكيد على استحداث الجامعات التقنية في العراق وأهمية التماثل مع الجامعات التقنية في العالم المتقدم .

سادساً : التأكيد على عملية الطفرة في عملية التقدم الصناعي، وغلق الفجوة ما بين العراق والدول الأخرى والتي كان سببها سياسات النظام السابق ، في مجال الصناعة والزراعة واستخدام الميزة النفطية في العراق وتعظيم المردود النفطي وفقاً لما جاء في ستراتيجية الطاقة في إنشاء لمصافي ، وصناعة البتروكيمياويات والأمل في توفير عشرة ملايين فرصة عمل حتى عام 2030. وبذلك

يمكن تشكيل حاضنات أعمال نفطية، وتأييد قرار مجلس الوزراء الموقر في تأسيس ثلاث شركات نفطية في ميسان والموصل وذي قار وضرورة توسيع عمل تلك الشركات.

سابعاً: يجب الأخذ بنظر الاعتبار الأجيال الجديدة والحالية من الخريجين في أن يكونوا نواة جديدة ، للقطاع الخاص العراقي، وتأسيس بيوت الخبرة ومساعدتهم في تشكيلها من أجل جلب الأعمال النوعية إلى العراق ، وإرسالهم إلى الخارج لهذا الغرض من أجل تحسين بيئة الأعمال. ثامناً: الاستمرار بالمبادرة الزراعية وتوسيعها ، واستحداث مبادرة صناعية ودعم المصرف الزراعي والصناعي والتأكيد على مبدأ الإرشاد والتوجيه ومتابعة القروض الميسرة في أعمال إنتاجية بدلاً من أعمال هامشية.

تاسعاً: ضرورة تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد المعرفة ، وبناء المدن الاقتصادية والذكية .

عاشراً: الدعوة إلى قانون البنى التحتية لما فيه من عوامل مساعدة في تحفيز النمو ، والتطور السريع وحل جزءً من البطالة ، ومن أجل تفرغ الحكومة المركزية والحكومات المحلية نحو دعم القطاعات الإنتاجية ، وتحقيق الأمن الغذائي .

حادي عشر: دخول الحكومة كضامنة للمشاريع واستخدام الكفالة المصرفية.

ثاني عشر: تأسيس مصرف إسلامي مختلط ، فهو أقرب إلى الاستثمار في حاضنات الأعمال من المصارف التجارية لعدم قبوله مبدأ الفائدة.

ثالث عشر : الدعوة إلى تبني ستراتيجية تأخذ بنظر الاعتبار إنشاء حاضنات الأعمال وتبني التمويل الإيجاري والحكومي لتفعيل حاضنات الأعمال وإظهارها إلى حيز الوجود كجزء من البناء الجديد والتحول الانتقالي للاقتصاد العراقي .

المصادر:

1) http://ar.wikipedia.org/wiki1 /حاضنات_الأعمال

2) http://www.n2vlabs.com/en/video/business-incubator

3) http://ar.scribd.com/doc/30927233]]] /حاضنات-الأعمال

4) http://en.wikipedia.org/wiki/Business_incubator\\\\

5) http://www.ebay.com/sch/i.html?_nkw=incubator\\\\\\

6) http://nytimes.com/2011/01/27/business/smallbusiness/27sbiz.html

7) http://www.smallbusinessnotes.com/starting-a-

8) business/business-incubation.html

9) عاشور مزريق، محمد غربي ، جامعة الشليف، الائتمان الإيجاري كأداة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 2006، جامعة خميسة بن علي ،الجزائر.ص460-470

10) بلمقدم مصطفى وآخرون، التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي، المؤتمر العلمي الرابع إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة 16 – 2005/3/15، جامعة العلوم الإدارية والعلوم المالية، الأردن، ص19.

11) http://www.lyceeb.com/t24695-topic

12) http://www.wadilarab.com/t9241-topic

13) دومينيك سالفاتور- يوجين ديولو، ترجمة: فؤاد صالح، لبنان ،بيروت ،أكاديميا أنترناشيونال،2001.
14) ساموبلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، لبنان، بيروت، مطبعة لبنان، الطبعة الأولى، 2006.
15) IM GILBERTIE AND MARTIN, EWOT, THE ECONOMIC WAY OF THINKINIG, FIRST EDIDITION, USA, NEWYORK, CAT, P: COLANDER, ECONOMICS, SIXTH EDITION, MCGRAW-HILL
16) IRWIN,BOSTON,USA,2005,P:52
17) عادل فليح العلي ، هناء هادي محمد علي ،شاؤول إيشونؤنا ، اقتصاديات العمل، العراق، الموصل ، دار الحكمة للطباعة والنشر الموصل ،1990.
18) محمد ناصر أسماعيل ناصر ،عدنان زيدان عبد العزيز، عدوية ناجي عطيوي ،واقع التشغيل والبطالة في العراق (1999-2004)، العراق ،بغداد، مجلة التقني ،البحوث الإدارية، هيئة التعليم التقني، المجلد21، العدد6 ،2008.
19) رشيد أمجد وجوليان هيفرز ،وظائف من أجل العراق، ستراتيجية للعمالة والعمل اللائق، المكتب الإقليمي للدول العربية مكتب العمل الدولي، بيروت، 007 طبع في مكتب العمل الدولي،سويسرا، 2007.
20) رعد حمود عبد الحسين ، الموسوعة الاقتصادية في النجف الأشرف
21) المجموعات الإحصائية السنوية للسنوات 2008 ،2009،غير منشورة ، 2012.،2010، 2012,2011
22) http://www.gidny.com/search/ وزارة-العمل-والشؤون-الاجتماعية-العراقية
(2 3) http://ar.wikipedia.org/wiki2المصرف_الصناعي_العراقي